

العنوان:	دور المحاسبات القضائية فى الحد من ممارسات غسيل الأموال : دراسة اختبارية
المصدر:	الفكر المحاسبي
الناشر:	جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة
المؤلف الرئيسي:	سعودي، سامح محمد لطفي محمد
المجلد/العدد:	مج19, ع3
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2015
الشهر:	اكتوبر
الصفحات:	755 - 793
رقم MD:	970003
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	القوانين والتشريعات، المحاسبات القضائية، الجرائم المالية، غسيل الأموال، الرقابة المالية
رابط:	<a href="http://search.mandumah.com/Record/970003">http://search.mandumah.com/Record/970003</a>

**دور المحاسبة القضائية في الحد  
من ممارسات غسيل الأموال  
دراسة اختبارية**

**الدكتور**

**سامح محمد لطفى سعودى**

**مدرس بقسم المحاسبة**

**بالأكاديمية الحديثة بالمعادى**

## أولاً: الإطار العام للبحث:

١/١ مقدمة

لقد بدأ إهتمام الدولة المصرية بخطرورة الممارسات المتعلقة بغسيل الأموال وما يرتبط بها من جرائم منظمة مع بداية الألفية الثالثة بإصدار قانون مكافحة غسيل الأموال رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ ، والذي تم بموجبه إنشاء "وحدة مكافحة غسل الأموال" بالبنك المركزي ، هي وحدة للتحريات المالية تضطلع بأنشطة مكافحة غسل الأموال في مصر، وتهدف الوحدة إلى تحسين أنظمة مكافحة غسل الأموال الموجودة لدى كافة المؤسسات المالية العاملة في مصر حتى تحوّل دون إستغلالها في غسل الأموال الناتجة عن أنشطة إجرامية أو في تمويل الأنشطة الإرهابية، وتتولى وحدة مكافحة غسل الأموال تلقي وتحليل الإخطارات التي ترد إليها من المؤسسات المالية وتوزيعها على الجهات المختصة.

وفي عام ٢٠١٤ صدر القراو الجمهوري رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٤ بتعديل بعض أحكام قانون غسيل الأموال بإضافة عبارة "تمويل الإرهاب" بعد عبارة "غسيل الأموال" حيث إستهدفت تلك التعديلات مواجهة المستجدات الإجرامية في تلك العمليات، ومن بينها تجريم تمويل الشخص الإرهابي، وعدم إقتصار ذلك على تمويل الجماعات أو الجمعيات أو المنظمات التي تستهدف تعطيل أحكام الدستور والقانون عبر إستخدام الإرهاب كوسيلة لتحقيق أغراضها.

وبالرغم من إهتمام الأجهزة الرقابية بمكافحة ممارسات غسيل الأموال وما يرتبط بها من عمليات تمويل الإرهاب إلا أن واقع الممارسة الفعلية وما يشهده من تنامي دور المنظمات والجماعات التي تمول كثير من الأعمال الإرهابية يؤكد عدم فاعلية الدور الذي تلعبه تلك الأجهزة في الحد من تلك الممارسات ، حيث تلقت وحدة غسيل الأموال بالبنك المركزي منذ إنشائها وفقاً للقانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ حتى سنة ٢٠١٤ ، ٣٠٣٧ إخطار بشبهة غسيل الأموال عن مؤسسات وأشخاص لم تتم الإدانة إلا في خمس حالات منها فقط (MENA, FATF, 2014) ، الأمر الذي يتطلب البحث عن الوسائل والأساليب التي من شأنها تفعيل دور الأجهزة الرقابية ومؤسسات المراجعة المستقلة في كشف ممارسات غسيل الأموال وهو ما سيطرحة البحث نظرياً وميدانياً.

## ٢/١ مشكلة البحث

تعد ظاهرة غسيل الأموال ( Money Laundering ) جريمة منظمة ترتبط بالعديد من الجرائم، وقد أصبحت تلك الظاهرة محل إهتمام شديد خلال السنوات الأخيرة سواء على المستوى العالمي أو المستوى المحلي نظراً لإرتباطها بعمليات تمويل الإرهاب والتي إنتشرت بصورة كبيرة في كثير من دول العالم في السنوات الماضية والتي تؤثر بدورها على كافة الجوانب الفكرية، الإقتصادية ، السياسية ، والإجتماعية على مستوى الفرد والمجتمع والمؤسسات.

ونظراً لاتساع نطاق العلاقة بين جريمة غسيل الأموال وجرائم الفساد والإرهاب وبروز هذه العلاقة في الأونة الأخيرة فقد نصت الإتفاقيات الدولية على إدراج جرائم الفساد والإرهاب ضمن جرائم غسيل الأموال بهدف تجفيف منابع الفساد والإرهاب ، في حين كانت الإتفاقيات الدولية في السابق تقتصّر جريمة غسيل الأموال على جرائم الإتجار في المخدرات.

وقد زاد من خطورة هذه الظاهرة صعوبة الكشف عنها في ظل التقدم التكنولوجي المتسارع ، حيث ظهر ما يعرف بإسم غسيل الأموال من خلال شبكة الإنترنت Cyber Laundering والتي أفرزتها التجارة الإلكترونية (عبد المنعم، ٢٠٠٢) حيث فتحت التجارة الإلكترونية المجال أمام

١ - (MENA FATF) مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، وقد تأسست المجموعة في ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٤ في الاجتماع الوزاري الذي عقد بمملكة البحرين وشاركت به ١٤ دولة عربية، وقد ارتفع عدد أعضاء المجموعة لاحقاً إلى ١٨ دولة عربية و١٦ دولة ومنظمة كمرافقين، ومقرها النمامة ،مملكة البحرين، وتعمل الدول الأعضاء في المجموعة على تبني وتنفيذ التوصيات الأربعين الصادرة عن مجموعة العمل المالي الدولية (FATF)، وتنفيذ معاهدات واتفاقيات الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والتعاون فيما بينها لتعزيز الالتزام بالمعايير الدولية والعمل المشترك لتحديد الموضوعات المرتبطة بعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ذات الطبيعة الإقليمية وتبادل الخبرات بشأنها وتطوير الحلول للتعامل معها واتخاذ التدابير اللازمة لمكافحتها.

عمليات تحويل النقود بسهولة وبطريقة يصعب تتبعها من جانب الأجهزة الرقابية للدولة ، علاوة على إن تلك الممارسات تغير من آليات عملها بصورة متسارعة تسبق بخطوات كثيرة إجراءات الحكومة لمتابعتها.

ونظراً لخطورة تلك الظاهرة خاصة في ظل الظروف الراهنة التي تمر بها مصر من إستخدام الأموال المغسولة في تمويل كثير من المنظمات والجماعات الإرهابية التي تحاول تقويض إستقرار الدولة ، وكذا إخفاق الأجهزة الرقابية ومؤسسات المراجعة العامة والخاصة في الحد من تلك الممارسات ، فإن الأمر يتطلب تطوير آليات العمل المحاسبي لمراجعة تلك الظاهرة ، وهذا ما دفع الباحث الي التساؤل عن إمكانية استخدام المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات غسل الأموال ، حيث تُعرّف المحاسبة القضائية<sup>١١</sup> بأنها مجال أو حقل من حقول المعرفة المحاسبية والمتخصصة في توضيح الإلتزامات التي تنجم عن النزاعات الفعلية أو المتوقعة بين الأطراف المتنازعة أمام القضاء ، وقد برز في الأونة الأخيرة تطور في المحاسبة القضائية يقوم على تطوير خبرة المحاسب القضائي في تعقب الأموال المشبوهة بسبب الفساد الإداري الذي هو شكل من أشكال غسل الأموال (Vaknin, 2005) ومن ثم فإنه يمكن الاستفادة من خدمات المحاسبة القضائية أمام القضاء ونيابة الأموال العامة ونيابة الشؤون المالية والإدارية وإدارة الكسب غير المشروع في تتبع الأموال المتعلقة بقضايا الفساد وغسيل الاموال ، خاصة إن المحاسبين الماليين ينظرون إلى الأرقام بينما ينظر المحاسبون القضائيون إلى ما وراء الأرقام من خلال امتلاك مهارة التحليل (علي & شحاته ٢٠٠٩- Mazumder, 2011) ، ومن ثم يمكن أن يلعب المحاسب القضائي دوراً هاماً في مكافحة عمليات غسل الأموال من خلال إمتلاكه مهارات التقصي ، التحقيق، الخبرة المحاسبية، وإعداد الخطط اللازمة لمراقبة ورصد التحركات المالية التي تكون موضع شك.

وبناءً عليه يمكن تلخيص مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

- ماهي أسباب ظهور وانتشار ممارسات غسل الأموال؟ وماهي أهم أساليب هذه الممارسات ومؤشراتها؟
- ما هو مفهوم وأسباب ظهور المحاسبة القضائية؟ وماهي أهم أهدافها ومجالات عملها والهيئات المنظمة لعملها؟
- هل يتوقف نجاح المحاسبين القضائيين في الحد من ممارسات غسل الأموال على توافر مؤهلات ومهارات معينة ؟
- ماهي الصعوبات التي قد تعوق تطبيق المحاسبة القضائية في بيئة الأعمال المصرية؟
- ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات غسل الأموال ؟

### ٣.١/٣ هدف البحث :

يهدف البحث الي:

- ١- دراسة وتحليل أبعاد ممارسات غسل الأموال .
- ٢- دراسة وتحليل أبعاد المحاسبة القضائية ، وأهم المنظمات المهنية المنظمة لعملها .
- ٣- بيان أهم المهارات والمؤهلات والخبرات التي يجب توافرها في المحاسبين القضائيين للكشف عن ممارسات غسل الأموال .
- ٤- دراسة وتحليل أهم المعوقات التي تواجه تطبيق المحاسبة القضائية في بيئة الأعمال المصرية .
- ٥- دراسة وتحليل تأثير المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات غسل الأموال .

١- تسمى بمسميات أخرى كالمحاسبة الجنائية ، المحاسبة العدلية ، المحاسبة التحقيقية ، المحاسبة الاستقصائية ، المحاسبة التحليلية أو غيرها .

## ٤/١ أهمية البحث

تتقسم أهمية البحث الي ما يلي:

### ١- الأهمية العلمية:

تتبع الأهمية العلمية للبحث من قلة الدراسات التي تناولت موضوع المحاسبة القضائية في بيئة الأعمال المصرية ، ومن ثم توجيه إهتمام الباحثين والأجهزة الرقابية ومؤسسات المراجعة نحو أهمية إستخدام المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات غسيل الأموال التي يصعب- في كثير من الأحيان- علي الأجهزة الرقابية ومؤسسات المراجعة الحد منها، بالإضافة الي توجيه سلطة التشريع والهيئات المهنية لأهمية وضع إطار تشريعي و مهني ينظم عمل المحاسبة القضائية .

### ٢- الأهمية العملية

وتتمثل في تناول موضوع علي قدر من الأهمية وهو ظاهرة غسيل الأموال والتي تعتبر من أخطر الأنشطة التي يرتبط بها العديد من الجرائم التي تهدد الإقتصاد القومي والأمن والسلم الإجتماعي، ومحاولة بحث إمكانية إستخدام المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات غسيل الأموال وبالتالي تقديم دليل للجهات التشريعية والمهنية والرقابية يساعدها في تقييم دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات غسيل الأموال.

### ٥/١ فروض البحث:

في ضوء مشكلة البحث ، والأهداف التي ينشد تحقيقها يمكن صياغة فروض البحث كما يلي:

الفرض الأول: لا توجد صعوبات تواجه ممارسة مهنة المحاسبة القضائية في بيئة الأعمال المصرية.

الفرض الثاني: لا توجد مهارات و خبرات أساسية يتعين توافرها في المحاسب القضائي

الفرض الثالث: لا يوجد تأثير معنوي لدور الأجهزة الرقابية في الحد من ممارسات غسيل الأموال

الفرض الرابع: لا يوجد تأثير معنوي لدور مؤسسات المراجعة المستقلة في الحد من ممارسات غسيل الأموال.

الفرض الخامس: لا يوجد تأثير معنوي لإستخدام المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات غسيل الأموال.

### ٦/١ منهجية البحث:

إتعمد الباحث علي مجموعة من الأدوات البحثية لغرض إكمال متطلبات البحث في جانبيه النظري والتطبيقي كما يلي:

الجانب النظري: ويقوم علي المنهج الإستقرائي بدراسة وتحليل الأدبيات السابقة العربية والأجنبية ذات الصلة ،لتحدد الفروض التي سيتم إختبارها من خلال البحث.

الجانب التطبيقي: ويعتمد علي إجراء دراسة ميدانية إختبارية لفروض البحث للتعرف علي معوقات تطبيق المحاسبة القضائية في البيئة المصرية ، وإمكانية إستخدامها في الحد من ممارسات غسيل الأموال.

### ٧/١ حدود البحث :

يقتصر البحث علي تقييم دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات غسيل الأموال بالمؤسسات المالية الواردة بقانون "مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب " رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء رقم ٩٥١ لسنة ٢٠٠٣.

### ٨/١ تنظيم البحث:

لتحقيق أهداف البحث وإختبار الفروض سوف يتم تنظيم الجزء التالي من البحث كما يلي:

#### ■ الإطار النظري للبحث ويتضمن:

- التأسيس العلمي لمصطلح غسيل الأموال.
- الإطار المفاهيمي للمحاسبة القضائية.
- عرض شامل لنتائج الدراسات السابقة ذات الصلة .

- دراسة إختبارية لقياس تأثير إستخدام المحاسبة القسائية في الحد من ممارسات غسيل الأموال.
- النتائج والتوصيات .

### ثانياً: الإطار النظري للبحث

## ١/٢ التأسيس العلمي لمصطلح غسيل الأموال

### ١/١/٢ مفهوم غسيل الأموال

ظُهر مصطلح غسيل الأموال خلال ثلاثينيات القرن الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية (تويني & عبد الهادي ٢٠٠٢) وذلك بسبب إنتشار عصابات المافيا التي كانت تتوافر لديها أموال نقدية هائلة من الأنشطة غير المشروعة أرادت أن تضيف عليها المشروعية عن طريق شراء العديد من الأصول وإقامة العديد من المشاريع وخاصةً مشاريع الغسيل الألي للملابس التي إنتشرت بصورة كبيرة في هذا الوقت ، ويبدو أن هذا هو سبب تسمية تلك الظاهرة.

وقد زادت تلك الممارسات مع إنتشار وتشعب الأعمال الإجرامية ، الإتجار بالمخدرات، تجارة الأسلحة، التهرب الضريبي، الرشاوى، وغير ذلك من الجرائم الإقتصادية والسياسية والجنائية، وبات غاسلو الأموال يبحثون عن دولاً تكون الرقابة بها منعدمة أو تتسم بالضعف لممارسة هذه الأنشطة غير المشروعة (Figg,2002)

ويعد الجهاز المصرفي أحد أهم المؤسسات التي تُستخدم في تنفيذ عمليات غسل الأموال، نظراً للمزايا التي يتمتع بها إذا ما قورنت بغيرها من المؤسسات الأخرى، والتي تتمثل في الملاءمة ، قابلية الوصول، السرية ، والأمان، حيث يستطيع غاسلو الأموال إستخدام البنوك للوصول إلى نظام الدفع الدولي الذي يوفر لهم القدرة على نقل الأموال من خلال الوسائل الإلكترونية الحديثة بدءاً من ودائع على الكاونتر إلى إستخدام نظام الدفع الدولي، بدلاً من نقلها بالأساليب التقليدية (Agarawal, 2005)، لذلك وصف مجلس الإحتياطي الفدرالي الأمريكي المؤسسات المصرفية وموظفيها بخطر الدفاع القوي لمكافحة غسل الأموال ( Masciandaro & Johnson & Desmond, 2002 - Barone, 2008 )، الأمر الذي جعل مكافحة هذه الظاهرة تمثل التحدي الحقيقي أمام المؤسسات المالية بصفة عامة والمؤسسات المصرفية بصفة خاصة.

ويُعرف (سفر، ٢٠٠١) ظاهرة غسيل الأموال بأنها عملية إخفاء المصادر غير المشروعة للأموال المنقولة وغير المنقولة الناتجة من ارتكاب الجرائم المنظمة لتجارة المخدرات والسلاح ، تزوير النقود ، تجارة الرقيق ، البغاء وإختلاس الأموال العامة ، ومن ثم العمل على إدخال هذه الأموال في نطاق الدورة الإقتصادية المشروعة وصولاً إلى تداولها بصورة طبيعية.

كما أشار (عبود، ٢٠٠٧) أن قانون الرقابة على غسيل الأموال في الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٨٦ ، قد عرّف تلك الظاهرة بأنها كل ما يهدف إلي إخفاء طبيعة أو مصدر الأموال الناتجة عن النشاطات غير المشروعة ، وعزفتها منظمة الأمم المتحدة من خلال إتفاقية فيينا لمكافحة الإتجار بالمخدرات سنة ١٩٨٨ ، بأنها العملية التي يلجأ إليها من يعمل في تجارة المخدرات لإخفاء المصدر الحقيقي للدخل والقيام بأعمال أخرى للتمويه كي يبدو الدخل وكأنه تحقق مصدر مشروع. ومع التقدم التكنولوجي وظهر ما يعرف بالتجارة الإلكترونية ازدادت عمليات غسيل الأموال نتيجة سهولة التبادل الإلكتروني وتحويل النقود بطريقة يصعب إكتشافها نتيجة لإشكاليات قانونية ترجع إلي البطء الشديد في إجراءات الحكومات لمواجهة تلك الجرائم (Johnson, 2001 - عبد المنعم، ٢٠٠٢)

وفي سنة ١٩٩٠ عرّف الإتحاد الأوربي عمليات غسيل الأموال بأنها عمليات تحويل أو نقل الممتلكات مع العلم بمصادرها الإجرامية لأغراض التستر على أشخاص أو منظمات ترتكب هذه الأفعال (يوسف، ٢٠٠٨).

ومما سبق يتبين أن عمليات غسيل الأموال هي ممارسات تهدف إلي إخفاء المشروعية على أموال مصدرها غير مشروع وذلك من خلال إدخالها في دائرة الأعمال المحلية أو العالمية عبر قنوات مشروعة وإعادة تدورها.

## ٢/١/٢ مراحل غسل الأموال

تمر الممارسات المتعلقة بغسل الأموال بثلاث مراحل أساسية يمكن تلخيصها فيما يلي:

### المرحلة الأولى: ويطلق عليها مرحلة التنظيف

ويتمثل فيها إدخال الأموال غير المشروعة في البنوك وغيرها من المؤسسات المالية ، حيث يتم تنظيف الأموال الناتجة عن تجارة المخدرات وغيرها من الجرائم الخطيرة بإيداع تلك الأموال في حسابات بنكية أو إبرام وثائق تأمين أو شراء أسهم وسندات أو شراء سبائك ذهبية (القشوش، ٢٠٠٢) وتعتبر هذه المرحلة من أخطر المراحل لأنها تشير إلي وجود مبالغ كبيرة من الأموال السائلة في يد أشخاص ومنظمات ليس لديهم مصدر مشروع لها ، الأمر الذي يدفع هؤلاء الأشخاص والمنظمات الي تغيير شكلها.

### المرحلة الثانية: ويطلق عليها مرحلة التغطية

ويهدف غاسلو الأموال في هذه المرحلة إلي إخفاء المصادر غير المشروعة للأموال ، ويتم ذلك من خلال سلسلة من العمليات المالية المعقدة (شعيب، ٢٠٠٢-عبد العظيم، ٢٠٠٧) ، ويتم في هذه المرحلة استخدام العديد من الطرق لإخفاء مصادر الأموال غير المشروعة منها إنشاء مشروعات واجهة كالشركات القانونية التي تملكها جماعات الجريمة المنظمة ، أو عن طريق الإستثمار في أصول حقيقية كالعقارات أو الأراضي، أو شراء المجوهرات والأحجار الكريمة، أو عن طريق سوق المال من خلال سلسلة من المعاملات مع سماسرة الأوراق المالية، حيث يمكن إنشاء شركة تصدر عدداً كبيراً من الأسهم التي يمتلكها الغاسل من خلال وكلائه بالخارج ، ثم القيام بإجراء عمليات تبادل لهذه الأسهم في سوق الأوراق المالية وبيعها إلي أشخاص غير مشكوك فيهم ويحصل الغاسل في النهاية على أموال نظيفة(موسى، ٢٠٠٥).

### المرحلة الثالثة: ويطلق عليها مرحلة الدمج

وفي هذه المرحلة يتم إضفاء المشروعية على الأموال غير المشروعة ، حيث يعاد ضخ الأموال المغسولة في الإقتصاد القومي الرسمي ( صالح ، ٢٠٠٣- يمينة & موفي، ٢٠١٥) حيث يمكن توظيفها بعد ذلك دون الخوف من أي تتبع أو مُسائلة وعادة يتم ذلك من خلال شراء أسهم ، سندات ، عقارات، وغير ذلك من أوجه إستثمار مشروعة ، ويصبح من الصعب الفصل بين الأموال غير المشروعة والأموال المتولدة من أنشطة مشروعة.

## ٤/١/٢ أساليب غسل الأموال

تتعدد الأساليب التي تُستخدم في عمليات غسل الأموال منها ما هو تقليدي ومنها ما تم إستحداثه مع التقدم التكنولوجي (Anthony,2003) ، من ثم يمكن تقسيم أساليب غسل الأموال الي :

### أولاً : الأساليب التقليدية:

- وهي أساليب إعتاد غاسلو الأموال إستخدامها ، تتمثل في الآتي(عبد الصادق، ٢٠٠٧):
- تهريب وتبادل العملة من خلال التحويلات البنكية
- استخدام الشركات الوهمية كواجهة لإخفاء أحد أو بعض أو كل مراحل غسل الأموال
- الصفقات الوهمية بإختلاق فواتير زائفة تتضمن أسعاراً هي مضاعفات الأرقام الفعلية للبضائع
- شراء الأصول الثابتة كالسيارات، اليخوت، الطائرات، العقارات، أو المعادن النفيسة
- باهظة الثمن بإستعمال الأموال غير المشروعة .
- القيام بأعمال إحتيالية ووهمية بإستخدام أسماء العملاء من خلال دورة السمسرة

### ثانياً: الأساليب الإلكترونية

مع التقدم التكنولوجي في عالم الاتصالات أصبحت شبكة الإنترنت مجالاً خصباً لممارسات غسل الأموال، ومن أهم الوسائل التي يستخدمها غاسلو الأموال في هذا الإتجاه ما يلي:

(Wayne,2003)

- أجهزة الصراف الآلي (Automated Teller Machines)
- الخدمات المصرفية الإلكترونية (Online Banking)

- بنوك الإنترنت (Internet Banking)
- النقود الإلكترونية والتشفير (Encryption & E-money)
- الحوالات الإلكترونية المبنيّة على النصائح الإلكترونية (Electronic Communications)
- البطاقات الذكية (Smart Cards)
- اما دراسة (MENA FATF, 2010) فقد حددت أهم أساليب غسل الاموال في :
  - تحويل الأموال
  - إيداع الأموال في الحسابات المصرفية
  - التعامل من خلال أشخاص آخرين سواء بتوكيلهم أو تفويضهم للتعامل على حسابات المشتبه بهم أو إيداعات تتم عن طريقهم في حسابات المشتبه بهم أو إصدار شيكات لصالحهم أو استخدام حساباتهم في التعاملات.
  - شراء عقارات، تيارات، مجوهرات، ممتلكات أخرى منقولة أو غير منقولة.
  - استخدام محركات أو وثائق مزورة
  - تجزئة أو تقسيم المبالغ في الإيداعات أو المسحوبات أو التحويلات على عدة معاملات او حسابات.
  - فتح حسابات مصرفية متعددة
  - التعامل بإسم شركات وهمية أو إبرام عقود وهمية .
  - النقل المادي للأموال عبر الحدود.
  - استبدال العملات.
  - الحصول على/تسديد القروض
  - إنشاء شركات في مناطق إختصاص معروفة بالسرية .

#### ٥/١٢ مؤشرات الإشتباه الخاصة بغسيل الأموال

بالرغم من أن مرتكبو جريمة غسل الأموال يتعمدون إستخدام العديد من الأساليب لتحقيق أهدافهم بالإضافة إلى تطوير تلك الأساليب بحيث يصعب إكتشافها، إلا أنه يوجد العديد من المؤشرات التي قد تُنبئ بوجود مثل هذه الممارسات من أهمها:

(MENA, FATF, 2010-Arthar4, 2002-Abel&Gerson, 2001)

- تقديم المشتبه به معلومات غير واضحة أو مثيرة للشكوك كرقم هاتف مفصول من الخدمة أو غير موجود أصلاً.
  - عدم تناسب قيمة أو تكرار العمليات (إيداعات، مسحوبات، تحويلات) مع المعلومات المتوفرة عن المشتبه به ونشاطه ودخله ونمط حياته وسلوكه.
  - التعامل بواسطة عدة أشخاص ووجود عدة مفوضين بالتوقيع على حساب واحد ، لا توجد بينهم علاقة واضحة .
  - إنتماء المستفيد الحقيقي لمنطقة معروفة بالنشاط الإجرامي .
  - تحويلات إلى الخارج أو الداخل بكثرة أو بمبالغ كبيرة وبشكل متكرر
  - تحويلات واردة إلى الحساب تعقبها عمليات سحب تقدي أو بشيكات أو تحويلات صادرة
  - إيداع مبالغ كبيرة يتبعها عمليات تحويل بعد فترة زمنية وجيزة
  - تكرار عمليات التحويل/الإيداعات بشكل يدل على تجزئة مبلغ كبير
  - شراء عقارات، سيارات، مجوهرات، وأي ممتلكات أخرى بقيم عالية تفوق قيمتها الحقيقية .
  - وجود أطراف في العملية سواء المشتبه به أو المستفيد الحقيقي محل تحقيقات من قبل جهات رقابية أو أمنية
- ويرى الباحث أن وجود أي من المؤشرات السابق ذكرها يجب أن يستوقف المحاسب القضائي، وينبهه لضرورة توسيع نطاق البحث والتحري، بالإضافة الي القيام بمراجعة تفصيلية لتلك العمليات المشتبه بها لتتبع مسارات الأموال غير المشروعة .



## ٢/٢ الإطار المفاهيمي للمحاسبة القضائية

### ١/٢/٢ مفهوم المحاسبة القضائية

تتميز المحاسبة كأحد العلوم الاجتماعية بالديناميكية والتطور المستمر بما يلي متطلبات مستخدمي المعلومات المحاسبية ، ومن ثم تم الربط بين المحاسبة والقانون من جهة وبين احتياجات القضاء من المعلومات المحاسبية من جهة أخرى ، وبناءً عليه ظهر مصطلح "المحاسبة القضائية" والتي تختلف عن المراجعة المستقلة التي تمارسها مكاتب المراجعة أو الأجهزة الرقابية الحكومية ، وتختلف أيضاً- تقارير المراجعة المستقلة عن تقارير المحاسبة القضائية والتي تساعد القضاء وجهات التحقيق والإدعاء في إصدار الأحكام أو القرارات الخاصة بالقضايا المتعلقة بقضايا الخاصة بالمنازعات الاقتصادية ، تقدير التعويضات، الفساد المالي وغير ذلك من القضايا (الجليلي ٢٠١٢). وقد تعددت مفاهيم المحاسبة القضائية، فعرّفها (Joshi,2003) بأنها تطبيق معرفة متخصصة أو مهارة محددة للتحور على أدلة من المعاملات الاقتصادية ، وعرّفها المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين بأنها أحد حقول علم المحاسبة بنطوي على تطبيق مهارات خاصة في المحاسبة والمراجعة والأساليب الكمية والقانون والبحث والتحري لجمع وتحليل وتقييم أدلة الإثبات وتفسير النتائج والتقارير عنها ، وعرّفها (Duangploy et al.,2005) بأنها إحدى المجالات المهنية الحديثة التي تتطلب مزيجاً من المعرفة والخبرة المحاسبية والمراجعية، مع مهارات التحري لحل المشاكل القانونية ، وعرّفها (Panigrohi,2006) بأنها عبارة عن الإجراء المتخذ لتحديد وتسوية وتسجيل وإستخراج وتصنيف وتقرير التأكيد من صحة البيانات المالية بغرض الحصول على أدلة الإثبات الخاصة بمدى صحة المعاملات المالية للشركة، وعرّفها (Crumbley,2006) بأنها التكامل بين المحاسبة والمراجعة ومهارات التحقيق والتحري ، وفي تعريف مقارب ذكر (Hopwood,et.al.,2009) أن المحاسبة القضائية هي تطبيق مهارات المحاسبة والمراجعة والتمويل والأساليب الكمية ومجالات معينة من القانون والبحث ومهارات التحري في جمع وتحليل أدلة الإثبات وتوضيح وتوصيل النتائج ، بينما عرفها (علي & شحاته ٢٠٠٩) بأنها خدمة محاسبية ومهنية تنظر إلي ما وراء الأرقام حتى تساعد على كشف الغش في القوائم المالية ومحاربة الفساد، ويرى (Mazumder,2011) إن المحاسب القضائي يتمتع بخبرة مهنية عالية تكفي لتقديم أدلة إثبات حول صحة المعاملات المالية والتي تكون محل تحقيق من جانب القضاء أو الأجهزة الرقابية. ويرى الباحث أن المحاسبة القضائية هي أحد روافد علم المحاسبة الذي ظهر نتيجة التطور الإقتصادي المتسارع والذي نتج عنه زيادة وتعقد العمليات المالية بين مختلف الكيانات المالية والمصرفية والإقتصادية وما صاحبه من ظهور كثير من حالات الفساد المالي وعمليات غسل الأموال وفشل عمليات المراجعة التقليدية في الحد من تلك الممارسات الأمر الذي دعى الي ضرورة وجود محاسب يجمع بين الخبرة المالية والقانونية ومهارات التحري لتقديم أدلة الإثبات إلي جهات التحقيق او القضاء لمساعدتهم في إتخاذ القرارات المتعلقة بالقضايا المالية وكذا قضايا الفساد المالي وتتبع الأموال في عمليات غسل الأموال.

### ٢/٢/٢ أسباب ظهور المحاسبة القضائية

يرجع ظهور المحاسبة القضائية الي عام ١٩٠٠ ، وقت أن تم إقرار ضريبة الدخل الإتحادية في الولايات المتحدة الأمريكية حيث ظهرت الحاجة إلي خدمات المحاسب القضائي لمواجهة عمليات التهرب الضريبي ، وكان أول تلك القضايا التي ساعدت المحاسبة القضائية في كشفها قضية تهرب عصابات آل كابوني خلال الحرب العالمية الثانية حيث قام مكتب التحقيقات الفدرالية (FBI) بإستخدام أكثر من ٥٠٠ محاسب إستخدموا أساليب المحاسبة القضائية لفحص ورصد المعاملات المالية الخاصة بتك العصابات (Douglas,2003).

ويرى (السيسي ٢٠٠٦) أن الإنهيارات المالية التي حدثت لبعض الشركات العالمية الكبرى قد أثرت على سمعة مهنة المراجعة المستقلة مما ترتب عليه زيادة شكوك المستثمرين والمساهمين والمقرضين حول وجود غش في القوائم المالية ، كما إرتفع معدل الدعاوى والمنازعات القضائية

ومن ثم إزدادت حاجة القضاء إلي خبراء أو مستشارين محاسبين يمكن الاستفادة من خبرتهم في حسم الدعاوى القضائية التي المتعلقة بالمخالفات المالية والغش في القوائم المالية ، ويتفق مع هذا الرأي (Ramasweny,2007) حيث يرى أيضاً أن المحاسبة القضائية ظهرت بسبب الفضائح المالية الضخمة ، كما زادت الحاجة إلي المحاسبين القضائيين لفحص عملاء المراجعة ذوي المخاطر المرتفعة للمساعدة في تفسير نتائج الإختبارات القضائية ودعم الرقابة المانعة ( Rezaee &Crumbley,2007).

وقد أشار (Owojori&Asaolu,2009) بان أسباب ظهور وتطور المحاسبة القضائية هي:

- إن المراجع الداخلي ولجان المراجعة يمكنها تسليط الضوء على بعض نواحي القصور ولكن من الصعب كشف عمليات الغش المالي التي تقوم بها الإدارة العليا.
- في كثير من الأحيان تشوب عمليات تعيين مراجعي الحسابات من قبل الشركة تواطؤ او فساد.

- يتوقف تقرير مراجع الحسابات على ما يعرض عليه من معاملات مالية من قبل الإدارة، ومن ثم فهناك احتمال وجود حالات غش او إحتيال كان يتطلب الوصول إليها إجراء مزيد من البحث والتحري.

وقد أصبحت المحاسبة القضائية في الوقت الراهن من أهم مجالات علم ومهنة المحاسبة (Hall,2012) حيث يوجد الآن ما لا يقل عن ستة عشر من الجامعات الأمريكية تقدم برامج ودورات في مجال المحاسبة القضائية ، بالإضافة إلي قيام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بإصدار دليل الممارسة رقم ٧ عام ١٩٨٦ ، حدد أهم مجالات خدمات المحاسبة القضائية (الجليلي ٢٠١٢)، ويبلغ عدد المحاسبين القضائيين العاملين بمكتب Price Water House Coopers أكثر من ٥٠٠ محاسب قضائي ، وبمكتب Lylerland نحو ٣٥٠ محاسب قضائي (Crumpley,2006)

### ٣/٢/٢ أهداف المحاسبة القضائية

هناك العديد من الأهداف التي يمكن أن تحققها المحاسبة القضائية أهمها ( Golden,et al ) (2007):

- توفير معلومات مالية ومحاسبية للأغراض القانونية وبالتالي توفير التحليل المحاسبي الذي يقابل إحتياجات القضاء لحسم الدعاوى موضوع النزاع
- تحديد الأنشطة غير القانونية والتي تساعد على إرتكاب الغش وتجميع الأدلة وتقديم تقرير يتضمن رأياً فنياً محابياً يساعد في حسم القضايا ذات الصلة بالفساد أو الإحتيال
- توفير محاسبين قضائيين متخصصين تتوافر لديهم المعرفة المتكاملة بالمحاسبة والمراجعة ومهارات التحري في ضوء المعرفة القانونية ليكونوا بمثابة خبراء من حسم الدعاوى القضائية.

كما يرى (الجبوري & الخاندي ٢٠١٢) إن من أهم أهداف المحاسبة القضائية هي:

- التحري عن الإدعاءات المزعومة من قبل الأطراف ذات العلاقة.
- التحري عن عمليات الإحتيال والحد منها.
- تحديد مقدار الخسائر أو الأموال المنهوبة وجمع الأدلة المالية التي ستكون بمثابة الأساس لدعم المتطلبات القانونية لإسترداد تلك الأموال :
- إجراء التحليل والتحقق من صحة إحتساب مبالغ التعويضات المطالب بها أمام المحاكم إذا تطلب الأمر ذلك.

ويرى الباحث إن أهم ما يمكن للمحاسبة القضائية القيام به يتمثل في التحري عن عمليات الفساد والغش وتتبع مسارات الأموال في عمليات غسل الأموال والتصدي للجرائم الاقتصادية الأخرى، التي يصعب على مؤسسات المراجعة المستقلة أو الأجهزة الرقابية الحد منها.

## ٤/٢/٢ مجالات المحاسبة القضائية

تتمثل أهم مجالات المحاسبة القضائية ( Coenen,2006-Zysman,2001 - سعد الدين، ٢٠١٠) في :

- التحري عن الغش والتلاعب في التقرير المالية وتقديم الأدلة المناسبة
  - فحص وتقييم الرقابة الداخلية وتحري الثغرات أو نقاط الضعف التي تستخدم في الغش والتلاعب
  - تقدير الخسائر في حالة المطالبة بالتعويض من شركات التأمين
  - تقييم الشركات في حالة وجود نزاع يستدعي دراسة بعض البنود الممتازة عليها لعدة فترات مالية
  - الفحص الشامل للأنشطة محل الغش أو الفساد
  - تقييم مدى الالتزام بالقوانين والتشريعات الخاصة بالهيئات والتبرعات والإعانات الحكومية
  - تقييم الشركة في حالة التصفية وتقدير حقوق الدائنين وألوية السداد
  - تقدير الأرباح المفقودة نتيجة الفرص الضائعة على الشركة .
- وحدد (الجليلي& جميل ٢٠١٢) أهم مجالات المحاسبة القضائية في:
- المخالفات المحاسبية
  - مكافحة عمليات غسل الأموال
  - التحقق من حالات إشهار الإفلاس الخاصة بالشركات
  - التحقيق في عمليات الرشاوى
  - التحقيق عن إختلاس الأموال
  - فض منازعات الضرائب
  - التحقيق في جرائم الفساد المالي والإداري
- كما أضاف ( الجبوري & الخالدي ٢٠١٢ - 2008 Steinhof ) إلي ما سبق، المجالات التالية:
- تقديم الاستشارات لوضع إستراتيجيات منع الإحتيال والغش في الشركات
  - تحليل وتقييم المعاملات التجارية
  - تقديم الإستشارات لحل المنازعات الناشئة عن المسؤولية المهنية والدعاوى المدنية.
- وعلى ذلك فإن خدمات المحاسبة القضائية تتسم بالتنوع والإتساع بحيث تغطي مواطن الفساد المالي، غسل الأموال، الجريمة المنظمة ، قضايا التعويضات المتعلقة بالتأمين والإهمال المهني، منازعات الضرائب ، التحفظ على أموال الأفراد والجمعيات التي تمول الأنشطة الإرهابية، وغير ذلك من الجرائم الاقتصادية الجنائية .

## ٥/٢/٢ إجراءات المحاسبة القضائية

تتمثل أهم الإجراءات المحاسبة القضائية في: (Ernst and Young,2001)

١. المراجعة اللاحقة **Reactive Audit** :وتشمل إجراء التحريات عن الأشخاص والعمليات المشكوك في عدم قانونيتها للحصول على الأدلة اللازمة للفصل في الجرائم الاقتصادية .
٢. المراجعة السابقة **Proactive Audit** وتشمل :
  - تقييم مدى كفاية إجراءات الرقابة الداخلية لحماية أصول الشركة والتأكد صحة المعاملات المالية التي تقوم بها الشركة.
  - تقييم مدى الإلتزام بنظم الرقابة الداخلية والسياسات والقوانين ذات الصلة بنشاط الشركة.
  - الأدوات المستخدمة في إجراء الفحص لتحديد المخاطر الناتجة عن الجرائم الجنائية ذات الطابع الاقتصادي.
  - إجراء التحريات اللازمة في الشكاوى المقدمة إلي الجهات الرقابية والدعاوى المنظورة أمام القضاء .

ويرى الباحث أن أساليب وإجراءات المحاسبة القضائية لا تختلف كثيراً عنها في حالة المراجعة المستقلة ، حيث يمكن للمراجع المستقل القيام بالإجراءات السابق ذكرها إذا توافرت له مجموعة من المهارات والخبرات التي نتناولها في الجزء التالي.

### ٦/٢/٢ التأهيل العلمي والعملية للمحاسبين القضائيين

يجب توافر في المحاسب القضائي العديد من المهارات ، المعارف، الثقافات، والخبرات التي تلزم لأداء المحاسبة القانونية بفاعلية ، حيث تتمثل أهم المهارات التي يجب توافرها في المحاسب القضائي: (Ramaswamy,2007-Les&Brian,2006-الجليلي،٢٠١٢-الجبوري&الخالدي (٢٠١٢)

- مهارات الإتصال الشفوية والكتابية
  - مهارات التواصل مع الناس والمرونة
  - مهارات في تقنية لمعلومات
  - مهارات تحليل البيانات والمعلومات
  - مهارات التحقيق
  - مهارات القيادة والعمل ضمن فريق
  - مهارات تفسير القوانين المختلفة وربطها ببعضها البعض
  - مهارات تحليل ومقارنة الأنواع المختلفة للمعلومات ومصادر ها.
  - مهارات عرض النتائج بالأسلوب الذي يدعم الدعاوى الإدارية والمدنية والجنائية.
- كما يتعين إلمام المحاسب القضائي بالمعارف التالية: (Thornhill,1995 -Eme,2012-Mayur,2012)

- معرفة أساليب الإحتيال والغش
  - معرفة إجراءات التقاضي
  - خلفية علمية محاسبية وقانونية مناسبة
  - الخبرة المتتوعة في مجال المحاسبة والمراجعة والقانون
  - خلفية عامة عن نظريات علم النفس
- ومن وجهة نظر أخرى حدد (السيامي،٢٠٠٦) أهم مؤهلات المحاسب القضائي في:
- خلفية علمية ومهنية وعملية بالمحاسبة والمراجعة ،وفهم أساسيات البيئة القانونية ومهارات الإتصال والتحري، وكيفية إدارة المخاطر وضبط الغش
  - الإبداع والثقة عن طريق الأداء العالي، وتفهم الأمور ،والإصرار والمثابرة على أداء العمل والجدل في الدعاوى القضائية
  - معرفة متقدمة بالمعايير والأسس والقواعد والإطار الفكري والعلمي للمحاسبة والمراجعة التي تصدرها الجمعيات والمنظمات المهنية والمراكز العالمية والمحلية
  - الإلمام بالتشريع الذي يخص الأمور المالية والمحاسبية مثل قوانين التجارة والشركات ونظام إمساك الدفاتر
  - التأهيل الأكاديمي والمهني والحصول على شهادة خبرة في مجال الإختصاص
- ويرى الباحث أن توافر مثل هذه المعارف والمهارات والخبرات في المحاسب القضائي من الأهمية بمكان ، ولكنها لا تغني عن ضرورة توافر مجموعة من الإرشادات والمعايير المهنية تحكم أداء المحاسبة القانونية بالكفاءة والفاعلية المناسبة، ومن ثم فإن الأمر يتطلب توافر هيئات مهنية دولية وإقليمية تنظم عمل المحاسب القضائي.

### ٧/٢/٢ الهيئات المهنية المنظمة لعمل المحاسبة القضائية

يوجد العديد من الجهات التي تمنح ترخيص مزاولة المهنة للمحاسب القضائي أهمها(Singleton, et al. 2010، الجليلي، ٢٠١٢، قنديل،٢٠١٤):

١- الهيئة الدولية لفاحصي الإحتيال المعتمدين

**International Association of certified fraud examiners (IACFE)**

وتعد هذه الهيئة منظمة مهنية تختص بمكافحة الإحتيال وتضم أكثر من ٥٠٠٠٠ عضو في أكثر من ٣٠ دولة ، وتمنح هذه الجمعية ترخيص "فاحص الإحتيال المرخص" Certified fraud Examiner (CFE) لمن يرغب في إمتلاك المهارات المتخصصة اللازمة للكشف والحد من حالات الإحتيال .

٢- جمعية إختصاصيين الإحتيال المعتمدين

**Association of Certified Fraud Specialists ( ACFS)**

تمنح هذه الجمعية ترخيص "أخصائي الإحتيال المعتمد" Certified fraud specialist (CFS) وذلك بعد اجتياز دورات متخصصة في الحد من عمليات الإحتيال ، والتي تنظمها الجمعية، كما تعمل الجمعية على تنمية مهارات أعضائها للوصول الي أعلى المستويات في مكافحة الإحتيال .

٣- المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين

**American Institute of Certified Public Accountants (AICPA)**

وهو منظمة محلية لجميع المحاسبين القانونيين ، وقد قام هذا المعهد في عام ٢٠٠٨ بإنشاء لجنة لوضع برنامج يمنح ترخيص في المسائل القضائية المالية Certified in financial forensic(CFF) ، وقد وضع المعهد شروطاً للحصول على هذا الترخيص منها أن يكون المتقدم محاسباً قانونياً ذو سمعة حسنة ويمتلك خبرة مقدارها خمسة سنوات ، وقد إتفق المعهد مع جمعية فاحصي الإحتيال المعتمدين (ACFE) على تأسيس معهد يعني بتوفير البحوث لمحاربة الإحتيال في الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها ، أطلق عليه إسم "معهد مكافحة الإحتيال" Institute for fraud prevention(IFP) حيث إستهدف هذا المعهد تحسين قدرة الشركات والحكومات على محاربة الإحتيال .

٤- المجلس الأمريكي للمحاسبة القضائية

**American Board of Forensic Accounting (ABFA)**

ويتبع هذا المعهد الكلية الأمريكية للفاحصين القانونيين الدوليين American college of forensic examiners international التي بدأت أعمالها سنة ١٩٩٢ وتضم في عضويتها أكثر من ١٥٠٠٠ عضو من مختلف التخصصات القضائية وتمنح الجمعية ترخيص "المحاسب القضائي المرخص" Certified Forensic Accountant الجمعية الوطنية لمحلي التقييم المعتمدين

**National Association of Certified Valuation Analysts (NACVA)**

تأسست هذه الجمعية سنة ١٩٩٠ ، حيث تقوم بتوفير برامج التدريب في مجالات تقييم الأعمال والمسائل القضائية ويحمل معظم أعضاء الجمعية رخصة محلل مالي (CVA) Certified Valuation Analyst ، وقد طورت الجمعية برامج تدريب لمنح أعضائها فرص عمل في مجالات الإستثمارات في دعاوى المالية ، وتقدير قيمة الأضرار الإقتصادية ومنازعات الملكية الفكرية ، وفي سنة ٢٠٠٠ طرحت الجمعية رخصة "المحلل المالي القضائي المرخص" Certified Forensic Financial Analyst (CFFA) ، وفي سنة ٢٠٠٣ تحولت الي أعمال التحري من خلال منح رخصة "محلل مكافحة الإحتيال المرخص" Certified Forensic Financial Analyst (CFD) .

٦- المعهد الكندي للمحاسبين القضائيين

**Canadian institute of Chartered Accountant(CICA)**

يقدم المعهد فرص تعليمية لأعضائه ، حيث يقوم بتوفير برنامج يمنح دبلوم في المحاسبة القضائية والتحري . ويرى الباحث أن وجود مثل هذه المنظمات والهيئات تساعد على تحويل المعرفة إلي مهنة ذات مغزى ، ومن الأهمية بمكان تأسيس مثل هذه المنظمات والهيئات المهنية في مختلف الدول تكون

رسالتها تزويد أعضائها بالموارد والمعلومات التي تمكنهم من تقديم خدمات ذات قيمة وبأفضل طريقة مهنية لخدمة مختلف منشآت الأعمال والأجهزة الرقابية والأمنية والقضائية، بالإضافة إلى مؤسسات المراجعة المستقلة.

## ٣/٢ استقراء نتائج الدراسات السابقة

### ١/٢/٢ الدراسات التي تناولت غسل الأموال

استهدفت دراسة (Mitch, et.al., 2007) تحليل الآثار النقدية الجديدة المفروضة من قبل فريق العمل الميداني (FATF)<sup>١</sup> بشأن غسل الأموال حيث قدم فريق العمل ٢٥ معياراً لمكافحة غسل الأموال وتم وضع ٢٣ دولة على قائمة الدول التي لم تلتزم بتلك المعايير والتي تتعلق معظمها بالتشدد في تنظيم المعاملات المصرفية ودرجة سرية الحسابات، وقام (العاجز، ٢٠٠٨) بدراسة وتحليل الإجراءات المطبقة في البنوك العاملة في قطاع غزة للرقابة على ممارسات غسل الأموال ومكافحتها ، وذلك من خلال فحص إجراءات التحقق من العميل ، الرقابة الداخلية، التجهيزات لمكافحة غسل الأموال التي تشمل الوحدات الادارية والالتزام بالقوانين المحلية والمعايير الدولية، وأخيراً تدريب وتأهيل الموظفين ، وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك التزام من قبل بنوك قطاع غزة برفض فتح حسابات للعلاء أو الدخول في أية معاملات مصرفية في حالة عدم إستيفائها لإجراءات التعرف ، وأن البنوك تطبق إجراءات وقائية لمكافحة غسل الأموال بصورة جيدة ، وفي منحنى آخر استهدفت دراسة (Magnuasson, 2009) تحديد تكاليف تنفيذ قوانين مكافحة غسل الأموال في السويد ، حيث بيّنت الدراسة أن التكاليف التي تتكبدها البنوك في السويد ٤٠٠ مليون كرونا سويدي ، وكان من أهم نتائج الدراسة أن هناك قصور في الأنظمة القانونية السويدية التي تحد من ممارسات غسل الأموال ، حيث لا تملك البنوك الحق في تجميد الأموال في الصفقات المشبوهة، كما أن دور السلطات الرقابية المشرفة على عمل البنوك منقوصة بسبب ضعف التشريعات القانونية ذات الصلة ، وفي دراسة (Digabriele, 2009) تم بحث مدى كفاية الإجراءات الواردة بالمعيار الدولي ٢٠٤ والمعيار الأمريكي ٩٩ لإكتشاف ومنع الغش والتلاعب بالقوائم المالية ، وإمكانية إضافة مهارات المحاسبية القضائية ضمن التأهيل المهني المستمر للمراجعين، وقد إنتهت الدراسة إلى عدم كفاية الإجراءات الواردة بالمعيارين السابق ذكرهما لمنع الغش والتلاعب بالقوائم المالية ، وضرورة استخدام المحاسبية القضائية في فحص عملاء المراجعة ذوي المخاطر المرتفعة ، أما دراسة (Dieter & Mention, 2010) فقد استهدفت بحث مدى ملائمة معيار ISO لإنشاء نموذج لتقييم الرقابة الداخلية المتعلقة بمنع ممارسات غسل الأموال والحد منها، والذي يساعد أيضاً في تقييم مدى التزام المؤسسات المالية بتطبيق مبدأ إعرف عميلك ومكافحة غسل الأموال وفقاً لمتطلبات المنظمات المصرفية بلوكسمبورج ، وإنتهت الدراسة إلى أن النموذج المقترح للتقييم يُسهل عملية التقييم ، وقاما (المشهداني & الياور، ٢٠١٢) بدراسة وتحليل دور نظام الرقابة الداخلية في مكافحة ظاهرة غسل الأموال في المصارف الخاصة في العراق حيث تناولت الدراسة مفهوم ظاهرة غسل الأموال ومراحلها وأساليبها والدور الذي يمكن أن تلعبه الرقابة الداخلية في مكافحة هذه الظاهرة ، وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة وضع نظم رقابية وضوابط داخلية لغرض تدعيم مكافحة عمليات غسل الأموال ، أما دراسة (الذوغجي، ٢٠١٢) فكان هدفها بيان دور أجهزة الرقابة والمراجعة المستقلة في مكافحة غسل الأموال في العراق، حيث تناولت الدراسة أسباب نشأة ظاهرة غسل الأموال والوسائل المستخدمة في عمليات غسل الأموال، وقد إنتهت الدراسة إلى أن احتمال كشف جريمة غسل الأموال عند فحص القوائم المالية ،إحتمال ضعيف ،ولكن قد يكون لغسيل الأموال تأثيراً غير مباشر على القوائم المالية وهو ما يجب أن يستوقف الأجهزة الرقابية والمراجع المستقل ، وفي دراسة (Oqab, 2012) تم إستهداف بيان دور لجنة المراجعة في مكافحة عمليات غسل

<sup>١</sup> (FATF-Financial Action Task Force) مجموعة العمل المالي هي منظمة حكومية دولية أنشئت في عام ١٩٨٩ م من خلال اجتماع القمة الاقتصادية لرؤساء الدول الصناعية السبع الكبرى لمكافحة عمليات غسل الأموال والحد منها. تشمل مهام مجموعة العمل المالي في وضع المعايير وتعزيز التنفيذ الفعال للتدابير القانونية والتنظيمية والتشغيلية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار السلع، و التهديدات الأخرى ذات الصلة بنزاهة النظام المالي العالمي. وتعمل أيضا مجموعة العمل المالي، بالتعاون مع جهات دولية معنية أخرى، على تحديد مواطن الضعف على المستوى الوطني بهدف حماية النظام المالي الدولي من الاستغلال.

الأموال في البنوك الأردنية من خلال المهام الموكلة إليها بتقييم نظم الرقابة الداخلية لمكافحة غسيل الأموال، وقد أظهرت الدراسة أن لجان المراجعة تُسهم بدرجة كبيرة في مكافحة غسيل الأموال ، وفي دراسة أخرى لنفس الباحثة (عقاب، ٢٠١٣) تم بحث العوامل المؤثرة في إكتشاف مراجع الحسابات لممارسات غسيل الأموال ، وقد إنتهت الدراسة الي أن مراجعي الحسابات في الأردن يدركون أهمية عملية المراجعة في الحد من ممارسات غسيل الأموال التي تهدد منشآت الأعمال ، وإن هناك العديد من العوامل التي تؤثر في إكتشاف المراجع لعمليات غسيل الأموال ، بعض هذه العوامل التي يرجع إلي مراجع الحسابات ، والبعض الآخر يرجع إلي عوامل خاصة بإدارة المنشآت ذاتها ، وبعضها يرجع للإصدارات المهنية ، أما (الكبيجي، ٢٠١٥) فقد قام بدراسة مدى فاعلية دور لجان المراجعة في مكافحة ممارسات غسيل الأموال في البنوك العاملة في فلسطين من خلال بيان مدى مساهمة لجان المراجعة في تقييم نظم الرقابة الداخلية ودعم نظم الرقابة الداخلية ودعم عمليتي المراجعة الداخلية والخارجية في مكافحة غسيل الأموال ، وقد أظهرت الدراسة أن لجان المراجعة تلتزم بتطبيق المهام والمسؤوليات المحددة لها ويتمتع بالصلاحيات اللازمة لممارسة دورها بفاعلية في مكافحة عمليات غسيل الأموال ، كما أن دور لجان المراجعة يسهم في تقييم نظام الرقابة الداخلية ودعم عمليتي المراجعة الداخلية والخارجية في مكافحة غسيل الأموال.

### ٢/٣/٢ الدراسات التي تناولت المحاسبة القضائية

قاما (Gray & Moussalli, 2006) بإجراء إستعراض تاريخي للعلاقة بين المحاسبة القضائية والمراجعة ، حيث أظهرت الدراسة أنه في السنوات الأولى لمهنة المحاسبة كان إكتشاف الإحتيال والغش من الأهداف الرئيسية للمحاسبة والمراجعة المالية ، ثم أصبحت المحاسبة القضائية جزء لا يتجزأ من عمل المحاسبة ، وخلال السنوات التالية حاولت المحاسبة ان تنأى بنفسها عن مسؤولية إكتشاف الإحتيال والغش ، وأصبحت المحاسبة القضائية هي المنوط بها إكتشاف مثل هذه الممارسات ، وبعد تعرض الكثير من المنشآت للعديد من الإخفاقات أصبح الجمع بين المحاسبة القضائية والمراجعة المستقلة أمراً ضرورياً ، أما دراسة (Nunn, 2006) فقد إستهدفت دراسة نشأة المحاسبة القضائية والعوامل التي ساهمت في زيادة الطلب على خدمات المحاسبين القضائيين من قبل سلطات ضريبية الدخل ومكتب التحقيقات الفدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية ، كما تناولت الدراسة المهارات الأساسية التي يجب توفرها في المحاسبين القضائيين ، وكذا بيان الإختلاف بين المحاسب القضائي ومراجع الحسابات ، وقد توصلت الدراسة إلي أن هناك حاجة لتوافر تأهيل علمي ومعني للمحاسبين القضائيين لأداء المهام الموكلة لهم ، وعلى نفس النهج سارت دراسة (السيسي، ٢٠٠٦) حيث تناولت أيضاً مفهوم، أهداف، وأهمية المحاسبة القضائية ومدى إختلافها عن المراجعة المستقلة ، وأهم المتطلبات الأساسية في المحاسب القضائي، وكذا تحديد أهم أساليب وإجراءات المحاسبة القضائية ومدى إختلافها عن أساليب وإجراءات المراجعة المستقلة وإنتهت الدراسة إلي أن مفهوم وأساليب وإجراءات المحاسبة القضائية تختلف عنها في حالة المراجعة المستقلة ، وكذلك توصلت الدراسة إلي أن توفر التأهيل العلمي والعملية الكافي للمحاسب القانوني والمهام الأساسية المعرفة القانونية يساعد على زيادة فعالية تطبيق المحاسبة القضائية ، وأكدت الدراسة على أن هناك بعض صعوبات تعوق تطبيق المحاسبة القضائية في البيئة المصرية ، وناقشت دراسة (Houck, et.al., 2006) مدى الحاجة إلي شخص مدرب ومؤهل بالقدر الذي يمكنه من إكتشاف جرائم الغش والفساد والإختلاس التي يرتكبها الموظفون، وقد إنتهت الدراسة إلي أن المحاسب القضائي يلعب دوراً هاماً في الحد من الجرائم الاقتصادية نظراً لإمتلاكه المهارات المحاسبية والقانونية المناسبة ، كما ناقشت دراسة (Gardner, 2007) مدى إختلاف معايير الحصول على أدلة الإثبات اللازمة لإبداء الرأي الفني المحايد بتقرير المراجعة، عن معايير الحصول على أدلة الإثبات اللازمة لإبداء الرأي القانوني، وقد إنتهت الدراسة الي إختلاف معايير الحصول علي أدلة الإثبات في كلا الحالتين ، أما دراسة (Adrian & John, 2007) فقد ركزت على التعرف على أهم الصعوبات التي تواجه المحاسبة القضائية في جنوب أفريقيا ، وقد إنتهت الدراسة إلي أن التطورات التكنولوجية أتاحت الفرصة إلي ظهور الأنشطة غير القانونية كسرقة

حقوق الملكية الفكرية والعلامات التجارية ، وغش بطاقات الإئتمان، الأمر الذي فرض استخدام أساليب المحاسبة القضائية للكشف عن تلك الجرائم ، وفي دراسة تناولت الجرائم المالية في إحدى الدول النامية وهي نيجيريا (Sadiq,2009) تم إجراء مقارنة بين دور المحاسبة القضائية في كشف الفساد المالي في القطاعين العام والخاص ، وقد توصلت الدراسة إلي أن المحاسبة القضائية تلعب دوراً فعالاً في كشف ممارسات الفساد في قطاع العام ، أما دراسة (Krstic,2009) فقد استهدفت تحديد دور المحاسبين القضائيين في الحد من ممارسات الإحتيال في القوائم المالية ، وقد إنتهت الدراسة الي أن دور المحاسب القضائي في كشف عمليات الإحتيال المالي يتمثل في تطبيق مبادئ المحاسبة ومهارات المراجعة وإجراءات التحقيق في حل المشاكل القانونية ومساعدة الجهات القضائية في التحقيق في عمليات الإحتيال المالي، أما دراسة (James,2009) فقد إهتمت ببحث مدى إتفاق آراء كل من المراجعين المستقلين، المحاسبين القضائيين، والأكاديميين حول دور معايير المراجعة والتشريعات الحديثة (PAOB,SOX-SAS,99) في حدوث تحول في المطالبات المهنية من جانب المراجع، وقد توصلت الدراسة إلي أن التغيرات في تلك المعايير والتشريعات أدت الي زيادة-مسؤولية المراجع عن إكتشاف غش الإدارة والعاملين وبالتالي زيادة الحاجة الي إكتساب المراجعين المهارات الأساسية للمحاسبة القضائية، وفي دراسة ( McMullen & Sanchez,2010) فقد استهدفت بحث أسباب زيادة الطلب على خدمات المحاسبين القضائيين ، حيث أشارت الدراسة إلي أن المعهد الأمريكي للمحاسبين القضائيين ، قد وصف هذه المهنة بأنها إحدى المهن التي بدأ الطلب عليها يزداد بصورة متسارعة ، وقد ساعد المعهد في مقابلة هذا الطلب من خلال منح تراخيص في مجال المسائل القضائية المالية ، كما قامت الدراسة بإستطلاع آراء العديد من الأكاديميين والمهنيين بغرض تحديد المهارات المطلوبة للمحاسبين القضائيين ، وإنتهت الدراسة إلي أن الحد الأدنى من التعليم المطلوب للمحاسبين القضائيين هو مؤهل عالٍ في مجال المحاسبة، أما بالنسبة للمهارات المطلوبة للمحاسبين القضائيين فهي مهارات التحقيق ، التحليل والتحري، وغير ذلك ، أما دراسة (Hao,2010) فقد تناولت أسباب فشل أساليب المراجعة التقليدية في الحد من ممارسات الفساد في الصين مع بداية التحول الإقتصادي ، بالإضافة إلي بحث مدى توافر المؤسسات الأكاديمية التي تهتم بوجود مقررات تتناول المحاسبة القضائية ، وقد إنتهت الدراسة إلي أن الإستعانة بخدمات المحاسب القضائي يحد من حالات الفساد المالي، كما أكدت الدراسة على عدم وجود أي معهد يمكنه توفير برامج للمحاسبة القضائية بشكل فعال ، وإستهدفت دراسة (الجليلي،٢٠١٢) بحث إمكانية تطبيق المحاسبة القضائية في العراق ، حيث تناولت المفاهيم الأساسية للمحاسبة القضائية، وبيان أهميتها ، أهدافها، وخصائصها، والفرق بينها وبين المراجعة المستقلة وبين مراجعة الغش والإحتيال، كما تناولت الدراسة أيضاً الفرق بين المحاسبة القضائية ومهنة الخبير في المحاكم العراقية ،وقد إنتهت الدراسة إلي أن التعاون بين مراجع الحسابات والمحاسب القضائي من شأنه تسهيل حسم الدعاوى القضائية التي تتعلق بالأمور المالية، أما دراسة (الجليلي&جميل ٢٠١٢) فقد تناولت تطبيق المحاسبة القضائية في بيئة مختلفة حيث إستهدفت الدراسة بيان دور المحاسب القضائي في الكشف والتصدي لعمليات غسل الأموال من خلال دراسة حالة من مكتب التحقيقات الفدرالية ،حيث تناولت الدراسة مفهوم المحاسبة القضائية،والفرق بينها وبين المراجعة المستقلة والمهارات المطلوبة لتوافرها في المحاسب القضائي ،ومجالات تطبيق المحاسبة القضائية ودورها في الحد من عمليات غسل الأموال، وقد خلصت الدراسة الي أن ظهور الحاجة الي خدمات المحاسبة القضائية يرتبط بحاجة المحاكم إلي محاسبين للتحقيق في الكثير من المنازعات الاقتصادية وتقديم تقرير للقاضي يسهل حسم تلك المنازعات، وفي دراسة (Efiong,2012) تم بحث مستوى إدراك طلبة المحاسبة في الجامعات النيجيرية لموضوعات المحاسبة القضائية ، وتأثير إضافة موضوعات المحاسبة القضائية الي مقررات المحاسبة في دعم مهارات الطلاب وكفاءتهم في كشف حالات الغش وقد إنتهت الدراسة إلي ضعف إدراك طلاب المحاسبة لموضوعات المحاسبة القضائية ، ومن ثم يتعين إضافة تخصص المحاسبة القضائية في مرحلة الدراسات العليا ، أما دراسة (Mayur,2012) فقد إستهدفت بحث مدى توافر المهارات الكافية لدى العاملين بوحدة مكافحة الغش بالبنوك الهندية لأداء المحاسبة القضائية وكيفية تحسين



هذه المهارات، وقد خلصت الدراسة إلى أن العاملين بوحدة مكافحة الغش بالبنوك لا تتوافر لديهم المهارات الكافية لإكتشاف الغش ، ويتعين عليهم اجتياز برامج تدريبية في مجال المحاسبة القضائية لتحسين مهارتهم في الحد من الغش، وفي بيئة أعمال مختلفة استهدفت دراسة ( Hassan & Morteza, 2012 ) فحص مدى إدراك المحاسبين الإيرانيين لأهمية المحاسبة القضائية وقد توصلت الدراسة إلى انخفاض إدراك المحاسبين الإيرانيين للخدمات التي يمكن أن تقدمها المحاسبة القضائية وكذا عدم المعرفة الجيدة بالمهارات التي يمكن إستخدامها في أداء المحاسبة القضائية ، أما دراسة (Digabriele&James,2013) فقد استهدفت بيان المهارات الأساسية التي يجب أن تتوافر في المراجع المستقل ، بالإضافة إلى المهارات التي تُدعم دور المحاسب القضائي ، وقد إنتهت الدراسة إلى أن هناك خاصيتين أساسيتين يجب توافرها بالمراجع المستقل هما الموضوعية والإستقلال، أما بالنسبة للمهارات التي يجب توافرها في المحاسب القضائي هي مهارات التحليل والتحقق والتحري ، وبالنسبة لأهم مهام المحاسب القضائي فتتمثل في تقديم الإستشارات والإدلاء بشهادته المهنية أمام المحاكم ، وقام (أحمد، ٢٠١٣) بدراسة وتحليل دور المحاسب القضائي في الحد من ممارسات الفساد المالي، وقد إنتهت الدراسة إلى تحديد بعض المهارات التي يجب توافرها في المحاسب القضائي ، كما حددت الدراسة أهم مجالات المحاسبة القضائية في التحري عن الغش ، وتقييم الرقابة الداخلية ، واستهدفت دراسة (قمبر، ٢٠١٤) قياس مدى إدراك أهمية المحاسبة الجنائية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الليبية، وضرورة دمجها في مناهج التعليم العالي ، حيث تُبين من الدراسة أنه بالرغم من إدراك أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الليبية لضرورة دمج المحاسبة الجنائية في مناهج التعليم العالي من خلال تخصيص شعبة فرعية ضمن قسم المحاسبة، إلا أن هناك كثير من المعوقات التي تمنع هذا الدمج أهمها عدم توافر الكوادر البشرية المؤهلة التي يمكنها تدريس المحاسبة الجنائية، أما دراسة ( قنديل، ٢٠١٤) فقد استهدفت التعرف على مدى إمتلاك المحاسبين القانونيين الأردنيين للمهارات المطلوبة لممارسة المحاسبة القضائية ، حيث تم التركيز على مجموعة من المهارات تمثلت في إخلاقيات المهنة ، القيادة والعمل ضمن فريق، التعليم والتدريب المستمر، الخبرة الكافية في المحاسبة والمراجعة، وسرعة البديهة، وقد توصلت الدراسة إلى أن أخلاقيات المهنة تمثل أهم المهارات المطلوبة من المحاسبين القانونيين الأردنيين لممارسة المحاسبة القضائية ثم يأتي بعد ذلك مهارة القيادة والعمل ضمن فريق بينما لم يكن لمقومات الخبرة في المحاسبة والمراجعة للمحاسبين القانونيين أهمية في ممارسة المحاسبة القضائية، وفي نفس الإتجاه تناولت دراسة (قمبر، ٢٠١٥) مدى حاجة مراجعي الحسابات بمكاتب المراجعة القانونية أو بديوان المحاسبة في ليبيا إلى مهارات المحاسبة الجنائية ، وقد توصلت الدراسة إلى أن مراجعي الحسابات سواء أكانوا مراجعين بمكاتب المراجعة القانونية ، أو مراجعين ماليين بديوان المحاسبة يحتاجون لمهارات المحاسبة الجنائية أثناء أدائهم لمهامهم ، وكذا حاجة مراجعي الحسابات في البيئة الليبية إلى تأهيل علمي وعملي في الجوانب المتنوعة للمحاسبة مثل الإتصال، القانون، تكنولوجيا المعلومات، مكافحة الغش، إجراءات التحقيقات، علم الإجرام ، وفي دراسة (حسن & عبد الرحمن، ٢٠١٥) تم إستهداف مدى مساهمة عمليات التحري التي يمكن أن يقوم بها المحاسب القضائي في الحد من ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية ، ومدى مساهمة عمليات التقييم التي يقوم بها المحاسب القضائي في الحد من أساليب المحاسبة الإبداعية، وأظهرت الدراسة إلى أن عمليات التحري والتقييم التي يمكن أن يقوم بها المحاسب القضائي تساعد في الحد من ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية.

وباستقراء نتائج الدراسات السابقة ذكرها يري الباحث :

■ إن معظم الدراسات التي تناولت غسيل الأموال قد ركزت على دور لجان المراجعة والرقابة الداخلية في الحد من ممارسات غسيل الأموال (Dieter&Mention,2010) – Oqab,2012 – المشهداني & الياور، ٢٠١٢- الكنجي، ٢٠١٥) في حين تناولت دراسات أخرى تقييم دور مراجع الحسابات في الحد من عمليات غسيل الأموال (عقاب ٢٠١٣) ، بينما ركز البعض (الدوغجي، ٢٠١٢) على بيان دور الأجهزة الرقابية في الحد من عمليات غسيل الأموال.

- أما الدراسات التي تناولت المحاسبة القضائية فقد اهتمت في المقام الأول بوضع إطار مفاهيمي لها ، وتحديد أهم المهارات الواجب توافرها في المحاسب القضائي ، والبعض الآخر اهتم باختبار تطبيق المحاسبة القضائية في بيئات متنوعة تنتمي الي الإقتصاديات النامية ، وتحديد أهم الصعوبات التي تواجه تطبيق المحاسبة القضائية في تلك البيئات ( - Adrian & John, 2207-Numm, 2006 - الجليلي، ٢٠١٢-٢٠١٥ قمبر ٢٠١٥).
- اهتم جانب من الدراسات ببيان دور المحاسبة القضائية في الحد من عمليات الإحتيال والفساد المالي (سامي، ٢٠٠٢-السيسي، ٢٠٠٦- Sadiq, 2009 - Hao, 2010 - الجبوري & الخالدي- أحمد، ٢٠١٣)
- تناولت بعض الدراسات (Athur, 2002- الجليلي & جميل، ٢٠١٢) إستخدام المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات غسيل الأموال في بيئة تختلف خصائصها عن خصائص بيئة الأعمال المصرية.
- ومن ثم لم يتم دراسة وتحليل الدور الذي يمكن أن تلعبه المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات غسيل الأموال في بيئة الأعمال المصرية التي ترتبط فيها عمليات غسيل الأموال في كثير من الأحيان بتمويل الكيانات الإرهابية وهو ما سوف يتم إختباره في الجزء التالي من البحث.

### ثالثاً: الدراسة الإختيارية

تهدف هذه الدراسة إلى إختيار فروض البحث وذلك من خلال تحليل البيانات التي قام الباحث بجمعها بواسطة قائمة الإستبيان ، وتحقيقاً لهذا الهدف سوف تنقسم هذه الدراسة الي ما يلي:

#### ١/٣ أداة الدراسة

إستخدم الباحث قائمة إستبيان كأداة للحصول على البيانات اللازمة لإختبار صحة فروض البحث ، وتم إستخدام مقياس "ليكرت" ذو الخمس نقاط لتحويل الادراكات الوصفية الي صورة كمية،

وقد تضمن الإستبيان ٥٠ فقرة مقسم إلي خمسة أجزاء رئيسية كما يلي :

الجزء الأول : ويتعلق بمعوقات تطبيق المحاسبة القضائية في بيئة الأعمال المصرية ، ويؤجّه لجميع أفراد عينة الدراسة (العاملين بمكاتب المراجعة، والأجهزة الرقابية)

الجزء الثاني : ويتعلق بالمهارات والخبرات الأساسية التي يتعين توافرها في المحاسب القضائي، ويؤجّه لجميع أفراد عينة الدراسة (العاملين بمكاتب المراجعة، والأجهزة الرقابية)

الجزء الثالث : ويختص بدور الأجهزة الرقابية المعنية في الحد من ممارسات غسيل الأموال ، ويؤجّه الي (العاملين الأجهزة الرقابية فقط)

الجزء الرابع : ويختص بدور مؤسسات المراجعة المستقلة في الحد من ممارسات غسيل الأموال ، ويؤجّه الي (العاملين بمكاتب المراجعة فقط)

الجزء الخامس: ويتعلق بتأثير استخدام المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات غسيل الأموال ، ويؤجّه لجميع أفراد عينة الدراسة (العاملين بمكاتب المراجعة، والأجهزة الرقابية)

#### ٢/٣ صدق أداة الدراسة:

يمثل صدق الإستبيان أحد الوسائل الهامة في الحكم على صلاحيته، وهذه الصفة من أهم الصفات التي يجب توافرها بالإستبيان ، وقد قام الباحث للتأكد من صدق الإستبيان بإستخدام أسلوبين:

#### ١ / ٢ / ٣ الصدق الذاتي:

للتأكد من صدق الأداة المستخدمة تم إستخدام معامل الثبات الفا كرونباخ لإجمالي حجم العينة الذي بلغ (٨١٨). الأمر الذي إنعكس أثرة على الصدق الذاتي (الذي يمثل الجذر التربيعي للثبات)، حيث بلغ (٩٠٤). و يبين الجدول التالي معاملات الثبات لإجمالي حجم عينة العينة، وذلك كما يتضح من الجدول رقم (١)

جدول رقم (١)

معامل الثبات والصدق الذاتي لمحاوَر دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات غسيل الأموال باستخدام  
معامل ألفا كرومباخ **Alph cronbach**

معامل الصدق	معامل الثبات	محاوَر الدراسة
٠.٩٠٤	٠.٨١٨	العينة الإجمالية لمحاوَر دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات غسيل الأموال .

٢/٢/٣ صدق المحكمين

حيث قام الباحث بعرض قائمة الإستبيان على لجنة من الأساتذة المحكمين من بعض الأكاديميين وذوي الخبرة العملية بغرض الحكم على مدى مناسبة كل عبارة من عبارات الإستبيان في ضوء الهدف من الإستبيان .

وقد تم تعديل بعض العبارات ليسهل فهمها لأفراد العينة وخذف وأضيف البعض الآخر في ضوء توجيهات السادة المحكمين، ومن ثم تم إعداد قائمة الإستبيان في صورتها النهائية ثم أعيد عرضها على بعض المحكمين السابقين لإبداء الرأي في التعديلات في صورتها النهائية، حيث إتفقت آراء السادة المحكمين على إمكانية تطبيق قائمة الإستبيان على أفراد العينة.

٣/٣ مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في العاملين في مكاتب المراجعة الكبرى و الأجهزة الرقابية :  
١- مكاتب المراجعة الكبرى : والتي لها إرتباط بمكاتب مراجعة أجنبية وتشمل:

- حازم حسن وشركاؤه مراسل KPMG
- صالح برسوم وعبد العزيز وشركاؤه مراسل DT
- المحاسبون المتضامنون عماد حافظ راغب مراسل EY
- فريد صبري منصور مراسل PWC
- د. عبد العزيز حجازي مراسل Howarth
- زروق وخالد وشركاؤه مراسل BDO
- طارق حشيش وشركاه مراسل RSM international

٢- الأجهزة الرقابية المعنية بمكافحة غسيل :

- البنك المركزي المصري : والذي يراقب البنوك العاملة في مصر وفروعها في الخارج وفروع البنوك الأجنبية العاملة في مصر وشركات الصرافة والجهات الأخرى المرخص لها بالتعامل في النقد الأجنبي والجهات التي تباشر نشاط تحويل الأموال .
- الهيئة المصرية للرقابة على التأمين : والتي تراقب الجهات التي تمارس أي نوع من أنشطة التأمين أو إعادة التأمين وصناديق التأمين الخاصة وأعمال السمسرة في مجال التأمين .
- الهيئة العامة لسوق المال : والتي تراقب الجهات العاملة في مجال الأوراق المالية والجهات العاملة في مجال تلقي الأموال و جهات التوريق .
- الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة : والتي تراقب الجهات التي تمارس نشاط التأجير التمويلي والجهات العاملة في نشاط التخصيم .
- الهيئة العامة للتمويل العقاري : والتي تراقب الجهات التي تمارس نشاط التمويل العقاري
- وزارة الاتصالات والمعلومات : والتي تراقب صندوق توفير البريد .

٤/٣ عينة البحث:

تم إختيار أفراد عينة الدراسة بالطريقة العشوائية، حيث تم توزيع ١٦٠ قائمة استبيان على العاملين في الجهات السابق ذكرها، إستبئِم منها ١٣٦ استمارة ، إستبِعِدَ منها ١٥ إستمارات لعدم إكتمال بعضها وعدم دقة إجابات البعض الأخر، ويوضح الجدول رقم (٢) عينة الدراسة ونسبة الإستجابة

جدول رقم (٢)  
عينة الدراسة ونسبة الاستجابة

قوائم الدراسة	عدد القوائم الموزعة	عدد لقوائم المستلمة	عدد القوائم المستجدة	القوائم الصالحة للتحليل	
				العدد	نسبة الاستجابة
مكاتب المراجعة	٣٠	٢٥	٢	٢٣	٧٦.٦٧%
البنك المركزي المصري	٣٠	٢٣	٣	٢٠	٦٦.٦٧%
الهيئة المصرية للرقابة على التأمين	٢٠	١٨	٣	١٥	٧٥.٠٠%
الهيئة العامة لسوق المال	٢٠	١٧	٢	١٥	٧٥.٠٠%
الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	٢٠	١٨	١	١٧	٨٥.٠٠%
الهيئة العامة للتمويل العقاري	٢٠	١٩	٣	١٦	٨٠.٠٠%
وزارة الاتصالات والمعلومات	٢٠	١٦	١	١٥	٧٥.٠٠%

٥/٣ خصائص العينة

ويوضح الجدول رقم (٣) توزيع أفراد عينة الدراسة طبقاً لخصائص العينة

جدول رقم (٣)

يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة طبقاً لخصائص العينة

الجزء الأول: معلومات ديموغرافية			
١- التخصص العلمي			
الترتيب	%	العدد	
١	٤٣.٨	٥٣	محاسبة
٢	٢٨.١	٣٤	قانون
٤	١١.٦	١٤	اقتصاد
٣	١٦.٥	٢٠	إدارة
-	١٠٠	١٢١	المجموع
٢- المؤهل العلمي			
الترتيب	%	العدد	
١	٥١.٢	٦٢	بكالوريوس
٢	٢٤.٠	٢٩	دبلوم دراسات عليا
٣	١٨.٢	٢٢	ماجستير
٤	٦.٦	٨	دكتوراه
-	١٠٠	١٢١	المجموع
٣- سنوات الخبرة العملية			
الترتيب	%	العدد	
١	١٧.٤	٢١	أقل من ٥ سنوات
٢	١٩.٠	٢٣	من ٥ سنوات إلى أقل من ١٠ سنوات
١	٤٦.٣	٥٦	من ١٠ سنوات إلى أقل من ١٥ سنة
٣	١٧.٤	٢١	أكثر من ١٥ سنة
-	١٠٠	١٢١	المجموع

- يتضح من الجدول السابق ما يلي:

١- إن توزيع مفردات عينة الدراسة وفقاً لمتغير " التخصص العلمي " يشير إلى أن أغلبية العينة من تخصص (محاسبة) بنسبة (٤٣.٨%)، يليه تخصص (قانون) بنسبة (٢٨.١%)، وفي الترتيب الثالث تخصص (إدارة) بنسبة (١٦.٥%)، وأخيراً تخصص (اقتصاد) بنسبة (١١.٦%)، وذلك وفقاً لردود مفردات عينة الدراسة.

٢- إن توزيع مفردات عينة الدراسة وفقاً لمتغير " المؤهل العلمي " يشير إلى أن أغلبية العينة من الحاصلين على (مؤهل جامعي) بنسبة (٥١.٢%)، يليه الحاصلين على مؤهل (دبلوم دراسات عليا) بنسبة (٢٤%)، وفي الترتيب الثالث الحاصلين على مؤهل (ماجستير) بنسبة (١٨.٢%)، وأخيراً الحاصلين على مؤهل (دكتوراه) بنسبة (٦.٦%)، وذلك وفقاً لردود مفردات عينة الدراسة.

٣- إن توزيع مفردات عينة الدراسة وفقاً لمتغير "سنوات الخبرة العملية" يشير إلى أن أغلبية العينة تقع في فئة الخبرة (من ١٠ سنوات إلى أقل من ١٥ سنة) بنسبة (٤٦.٣%)، يليها فئة الخبرة (من ٥

سنوات إلى أقل من ١٠ سنوات) بنسبة (١٩%)، وأخيراً كل من فئة الخبرة (أكثر من ١٥ سنة)، (أكثر من ١٥ سنة)، بنسب متساوية بلغت (١٧.٤%)، وذلك وفقاً لردود مفردات عينة الدراسة.

### ٥/٣ المحاور البحثية:

وتتمثل في خمسة محاور أساسية:

أولاً: الصعوبات التي تواجه ممارسة مهنة المحاسبة القضائية في بيئة الأعمال المصرية، ويشتمل على ١٠ أسئلة بحثية.

ثانياً:- المهارات والخبرات الأساسية التي يتعين توافرها في المحاسب القضائي، ويشتمل ١٠ أسئلة بحثية.

ثالثاً:- دور الأجهزة الرقابية في الحد من ممارسات غسيل الأموال ويشتمل ١٠ أسئلة بحثية:

رابعاً:- دور مؤسسات المراجعة المستقلة في الحد من ممارسات غسيل الأموال ويشتمل على ١٠ أسئلة بحثية.

خامساً:- تأثير المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات غسيل الأموال ويشتمل على ١٠ أسئلة بحثية.

وفيما يلي نتناول المقاييس الإحصائية الوصفية للمتغيرات البحثية، حيث يوضح من بيانات الجداول الخاصة بتلك المحاور، العبارات التي حازت على أعلى درجات الموافقة وأقل درجات الموافقة وذلك وفقاً لإستجابات مفردات عينة الدراسة، ثم يوضح بالنسبة لكل محور الاتجاه العام لإستجابات مفردات الدراسة، وفقاً إلى نسبة معامل الاختلاف والتي (معادلتها الآتي) = الإنحراف المعياري ÷ المتوسط الحسابي (× ١٠٠).

### المحور البحثي الأول: الصعوبات التي تواجه ممارسة مهنة المحاسبة القضائية في بيئة الأعمال المصرية

ويوضح الجدول رقم (٤) المقاييس الوصفية لمحور " الصعوبات التي تواجه ممارسة مهنة المحاسبة القضائية في بيئة الأعمال المصرية "

#### جدول رقم (٤)

المقاييس الوصفية لمحور " الصعوبات التي تواجه ممارسة مهنة المحاسبة القضائية في بيئة الأعمال المصرية "

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب
١	عدم وجود معايير تحدد واجبات ومسؤوليات المحاسب القضائي	٤.٥٠	٠.٥٩	١٣.١٨	١
٢	عدم وجود إرشادات تتضمن آلية عمل المحاسب القضائي	٤.٤٤	٠.٦٣	١٤.٢١	٣
٣	عدم وجود هيئات مهنية لمنح تراخيص مزاوله مهنة محاسب قضائي	٤.٤٢	٠.٦١	١٣.٩٤	٢
٤	عدم وجود تشريع ينظم عمل المحاسب القضائي	٤.٤٥	٠.٧٤	١٦.٦٥	٥
٥	عدم توافر برامج تدريب في مجال عمل المحاسب القضائي	٤.٣٩	٠.٧٣	١٦.٧٤	٧
٦	عدم توافر الموارد البشرية المؤهلة لممارسة المحاسب الاستقصائية	٤.٣٢	٠.٧٢	١٦.٦٩	٦
٧	عدم وجود مقرر دراسي يتناول المحاسبة القضائية بالجامعات المصرية	٤.٣٦	٠.٦٧	١٥.٣٩	٤
٨	عدم وجود طلب على خدمات المحاسبة القضائية من جانب منشآت الأعمال	٤.٤٠	٠.٧٥	١٧.٢٣	٨
٩	عدم اهمية رأي المحاسب القضائي في فض المنازعات القضائية المنظورة امام المحاكم	٤.٤٦	٠.٧٩	١٧.٨٥	٩
١٠	ضعف وعي الأجهزة الرقابية والضريبية بأهمية الخدمات التي يمكن أن يقدمها المحاسب القضائي	٤.٢٦	٠.٩٧	٢٢.٧٩	١٠
-	المتوسط العام لمحور الصعوبات التي تواجه ممارسة مهنة المحاسبة في بيئة الأعمال المصرية	٤.٣٩	٠.٢٤	٥.٦١	-

- يتضح من الجدول السابق ما يلي:

إن هناك درجة موافقة مرتفعة بمتوسط حسابي (٤.٣٩) من إجمالي محور "الصعوبات التي تواجه ممارسة مهنة المحاسبة القضائية في بيئة الأعمال المصرية" بمعامل اختلاف بلغ (٥.٦١%)، أي بما يعادل نسبة إتفاق على أهمية البنود السابقة بنسبة (٩٤.٣٩%) ، مما يشير إلى وجود صعوبات عديدة تواجهه ممارسة مهنة المحاسبة القضائية في بيئة الأعمال المصرية، أهمها:

١. عدم وجود معايير تحدد واجبات ومسؤوليات المحاسب القضائي
٢. عدم وجود هينات مهنية لمنح تراخيص مزاوله مهنة محاسب قضائي
٣. عدم وجود إرشادات تتضمن آلية عمل المحاسب القضائي.
٤. عدم وجود مقرر دراسي يتناول المحاسبة القضائية بالجامعات المصرية
٥. عدم وجود تشريع ينظم عمل المحاسب القضائي

إختبار الفرض البحثي الأول:

والذي ينص على: "لا توجد صعوبات تواجه ممارسة مهنة المحاسبة القضائية في بيئة الأعمال المصرية"

وللتحقق من الصعوبات التي تواجه ممارسة مهنة المحاسبة القضائية في بيئة الأعمال المصرية تم استخدام إختبار "ت" One Sample "T" Test لعينة واحدة ، ويوضح الجدول رقم (٥) نتيجة إختبار الفرض الأول:

جدول رقم (٥)

التحقق من الصعوبات التي تواجه ممارسة مهنة المحاسبة القضائية في بيئة الأعمال المصرية

المحور	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	القرار	
						مستوى الدلالة	معنوية
الصعوبات التي تواجه ممارسة مهنة المحاسبة القضائية في بيئة الأعمال المصرية	١٢١	٤.٣٩	٠.٢٤	٦٢.٣٥٩	١٢٠	**	دالة

\*\* دالة عند مستوى معنوية اقل من ٠.٠١

- يتضح من الجدول السابق ما يلي:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي العينة والمتوسط الطبيعي عن القيمة المحايدة (٣) وذلك بإستخدام متوسط عينة واحدة حيث بلغت قيمة "ت" (٦٢.٣٥٩)، بمتوسط حسابي للعينة (٤.٣٩)، عند مستوى معنوية اقل من (٠.٠١)، طبقاً لإجمالي محور "الصعوبات التي تواجه ممارسة مهنة المحاسبة القضائية في بيئة الأعمال المصرية"

وبناءً على ما سبق يمكننا قبول الفرض الإحصائي البديل الذي ينص على "توجد صعوبات تواجه ممارسة مهنة المحاسبة القضائية في بيئة الأعمال المصرية"، ورفض الفرض العدمي الذي ينص على "لا توجد صعوبات تواجه ممارسة مهنة المحاسبة القضائية في بيئة الأعمال المصرية"

المحور البحثي الثاني: المهارات والخبرات الأساسية التي يتعين توافرها في المحاسب القضائي

ويوضح الجدول رقم (٦) المقاييس الوصفية لمحور "المهارات والخبرات الأساسية التي يتعين توافرها في المحاسب القضائي"

جدول رقم (٦)  
المقاييس الوصفية لمحور "المهارات والخبرات الأساسية التي يتعين توافرها في المحاسب القضائي"

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب
١	المعرفة الجديدة بتطورات علم المحاسبة وخاصة ما يتعلق منها بالمعايير المحاسبية	٤.٥٩	٠.٦٠	١٣.٠٩	٣
٢	المعرفة الجيدة بالتغيرات في القانون والتشريعات ذات الصلة	٤.٤٧	٠.٦٣	١٤.١٦	٦
٣	الخبرة الكافية بمراجعة الحسابات	٤.٥٢	٠.٦٠	١٣.٤٣	٤
٤	الخبرة الكافية بنظم التقاضي اما المحاكم بمختلف درجاتها	٤.٥٠	٠.٦٠	١٣.٤٩	٥
٥	المعرفة الجيدة بأساليب التحقيق والتحري	٤.٤٣	٠.٥٧	١٢.٩٨	٢
٦	الاهتمام الشديد بالتفاصيل ومهارات عالية بالتنظيم	٤.٤٥	٠.٧٦	١٧.١٥	١٠
٧	مهارات تحليل الأرقام والمعرفة الجيدة بالمنهج الإحصائية واخذ العينات	٤.٤٠	٠.٧٤	١٧.٠٠	٩
٨	الإلمام بالإجراءات المتعلقة بعمليات التحري الميداني والقانوني	٤.٥٥	٠.٥٩	١٢.٩٩	١
٩	مهارات قوية في العلاقات الشخصية تتمثل في مهارات الاتصالات الشفوية والكتبية بالإضافة إلى مهارات الاستماع.	٤.٤٣	٠.٦٤	١٤.٥١	٧
١٠	الخبرة الكافية بلغة الجسد والطبيعة الإنسانية	٤.٤٣	٠.٧٥	١٦.٩٥	٨
-	لمتوسط العام لمحور المهارات والخبرات الأساسية التي يتعين توافرها في المحاسب القضائي	٤.٤٧	٠.٢٤	٥.٥٤	-

- يتضح من الجدول السابق ما يلي:

ان هناك درجة موافقة مرتفعة بمتوسط حسابي (٤.٤٧) من إجمالي محور "المهارات والخبرات الأساسية التي يتعين توافرها في المحاسب القضائي" بمعامل اختلاف بلغ (٥.٥٤%)، أي بما يعادل نسبة إتفاق على أهمية البنود السابقة بنسبة (٩٤.٤٦%)، مما يشير إلى ضرورة توافر مجموعة من المهارات والخبرات الأساسية في المحاسب القضائي، أهمها:

١. الإلمام بالإجراءات المتعلقة بعمليات التحري الميداني والقانوني
٢. المعرفة الجيدة بأساليب التحقيق والتحري
٣. المعرفة الجديدة بتطورات علم المحاسبة وخاصة ما يتعلق منها بالمعايير المحاسبية
٤. الخبرة الكافية بمراجعة الحسابات
٥. الخبرة الكافية بنظم التقاضي اما المحاكم بمختلف درجاتها

إختبار الفرض البحثي الثاني:

والذي ينص على: "لا توجد مهارات وخبرات أساسية يتعين توافرها في المحاسب القضائي"

وللتحقق من المهارات والخبرات التي يتعين توافرها في المحاسب القضائي تم استخدام إختبار "ت" "One Sample "T" Test لعينة واحدة مدى ، ويوضح الجدول رقم (٧) نتيجة إختبار الفرض الثاني:

جدول رقم (٧)

التحقق من المهارات والخبرات الأساسية التي يتعين توافرها في المحاسب القضائي

القرار	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	المحور	
						مستوى الدلالة	معنوية
دالة	١٢١	٤.٤٧	٠.٢٤	٦٥.٥٠١	١٢٠	**	المهارات والخبرات الأساسية التي يتعين توافرها في المحاسب القضائي

\*\* دالة عند مستوى معنوية أقل من ٠.٠١

- يتضح من الجدول السابق ما يلي:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي العينة والمتوسط الطبيعي عن القيمة المحايدة (٣) وذلك باستخدام متوسط عينة واحدة حيث بلغت قيمة "ت" (٦٥.٥٠١)، بمتوسط حسابي للعينة (٤.٤٧)، عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠١). طبقاً لإجمالي محور " المهارات والخبرات الأساسية التي يتعين توافرها في المحاسب القضائي "

وبناءً على ما سبق يمكننا قبول الفرض الإحصائي البديل الذي ينص على " توجد مهارات وخبرات أساسية يتعين توافرها في المحاسب القضائي ، ورفض الفرض العدمي الذي ينص على " لا توجد مهارات وخبرات أساسية يتعين توافرها في المحاسب القضائي. "

المحور البحثي الثالث: دور الأجهزة الرقابية في الحد من ممارسات غسيل الأموال  
ويوضح الجدول رقم (٨) المقاييس الوصفية لمحور " دور الأجهزة الرقابية في الحد من ممارسات غسيل الأموال "

جدول رقم (٨)  
المقاييس الوصفية لمحور "دور الأجهزة الرقابية في الحد من ممارسات غسيل الأموال "

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب
١	التأكد من وجود سياسات مكتوبة لكشف حالات الاشتباه في ممارسة غسيل الأموال .	٣.٩١	٠.٣٢	٨.٢٩	١
٢	التحقق من وجود قسم للمراجعة الداخلية بالمنشأة يقوم بتقييم سياسات المنشأة المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال .	١.٠٤	٠.١٩	١٩.١٣	٨
٣	دراسة وتقييم نظم الرقابة الداخلية المتصلة بالحد من ممارسات غسيل الأموال	١.٠٣	٠.١٧	١٦.٨٩	٧
٤	تقييم مدى كفاية سياسات وإجراءات مكافحة غسيل الأموال .	٣.٨٨	٠.٣٢	٨.٤٨	٢
٥	القيام بمراجعة تفصيلية لتعاملات العملاء أو الموردين التي يحتمل تشكيلهم مخاطر عالية نتيجة طبيعة نشاطهم أو طبيعة انتماءاتهم السياسية	١.٠٤	٠.١٩	١٩.١٣	٨
٦	إجراء مراجعة تفصيلية للمعاملات المتصلة بدول لا يوجد بها نظام لمكافحة غسيل الأموال أو تشتهر بتصنيع المخدرات أو الاتجار بها	١.٠٧	٠.٢٥	٢٤.٢١	٩
٧	الفحص الدقيق للمعاملات المعقدة دون حاجة لذلك أو التي لا تظهر أنها ذات جدوى اقتصادية	١.٠٣	٠.١٧	١٦.٨٠	٦
٨	التحري عن الأشخاص الحاصلين على قروض بضمان ودائع لدى مؤسسات مالية موجودة بدول تشتهر بالأنشطة الإجرامية	٤.٥٥	٠.٥٢	١١.٤٣	٥
٩	التحري عن الأشخاص الذين يقومون بفتح حسابات بأسماء شركات يشتبه أنها وهمية	٣.٨٢	٠.٤١	١٠.٨٦	٤
١٠	إبلاغ وحدة غسيل الأموال بالمعاملات التي يشتبه بتضمينها غسيل أموال	١.٠١	٠.١٠	١٠.١٠	٣
-	للمتوسط العام لمحور دور الأجهزة الرقابية في الحد من ممارسات غسيل الأموال	٢.٢٣	٠.٠٧	٣.١٩	-

- يتضح من الجدول السابق ما يلي:

إن هناك درجة عدم موافقة بمتوسط حسابي (٢.٢٣) من إجمالي محور " دور الأجهزة الرقابية في الحد من ممارسات غسيل الأموال " بمعامل اختلاف بلغ (٣.١٩ % )، أي بما يعادل نسبة اتفاق على أهمية البنود السابقة بنسبة (٩٦.٨١ % )، مما يعني ضعف تأثير دور الأجهزة الرقابية في الحد من ممارسات غسيل الأموال، حيث إقتصرت دور تلك الأجهزة على القيام ببعض الإجراءات تتمثل في :

١. التأكد من وجود سياسات مكتوبة لكشف حالات الاشتباه في ممارسة غسيل الأموال
٢. تقييم مدى كفاية سياسات وإجراءات مكافحة غسيل الأموال
٣. إبلاغ وحدة غسيل الأموال بالمعاملات التي يشتبه بتضمينها غسيل أموال .



### إختبار الفرض البحثي الرابع:

والذي ينص على: "لا يوجد تأثير معنوي لدور مؤسسات المراجعة المستقلة في الحد من عمليات غسل الأموال"

للتحقق من مدى تأثير دور مؤسسات المراجعة المستقلة في الحد من ممارسات غسل الأموال تم استخدام إختبار "ت" Test "One Sample" لعينة واحدة ، ويوضح الجدول رقم (١١) نتيجة إختبار الفرض الرابع:

جدول رقم (١١)

التحقق من تأثير دور مؤسسات المراجعة المستقلة في الحد من ممارسات غسل الأموال

المحور		العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	القرار
							الدالة
							المستوى المعنوي
دور مؤسسات المراجعة المستقلة في الحد من ممارسات غسل الأموال		٢٣	٢.٤١	٠.١٦	١٦.٥٢٤	٢٢	**٠.٠١
							دالة

\*\* دالة عند مستوى معنوية أقل من ٠.٠١

- يتضح من الجدول السابق ما يلي:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي العينة والمتوسط الطبيعي عن القيمة المحايدة (٣) وذلك باستخدام متوسط عينة واحدة حيث بلغت قيمة "ت" (١٦.٥٢٤)، بمتوسط حسابي للعينة (٢.٤١)، عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠١). طبقاً لإجمالي محور "تأثير دور مؤسسات المراجعة المستقلة في الحد من ممارسات غسل الأموال"، بما يعنى ضعف تأثير دور مؤسسات المراجعة المستقلة في مجال الحد من ممارسات غسل الأموال.

وبناءً على ما سبق يمكننا قبول الفرض العدمي الذي ينص على: "لا يوجد تأثير معنوي لدور مؤسسات المراجعة المستقلة في الحد من ممارسات غسل الأموال"، ورفض الفرض الإحصائي البديل الذي ينص على "يوجد تأثير معنوي لدور مؤسسات المراجعة المستقلة في الحد من ممارسات غسل الأموال".

المحور البحثي الخامس: تأثير استخدام المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات غسل الأموال

يوضح الجدول رقم (١٢) المقاييس الوصفية لمحور " تأثير استخدام المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات غسل الأموال "

جدول رقم (١٢)

المقاييس الوصفية لمحور " تأثير استخدام المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات غسل الأموال "

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب
١	التأكد من وجود سياسات وإجراءات تفصيلية مكتوبة لمكافحة عمليات غسل الأموال يراعى فيها التحديد الدقيق للواجبات والمسؤوليات	٤.٤٥	٠.٦٥	١٤.٧٩	٦
٢	التأكد من وجود إجراءات محددة للتعرف على المستفيدين الحقيقيين	٢.٠٢	٠.٨٣	٤١.٣٩	١٠
٣	الفحص والتحرري عن المعاملات التي تتم من خلال عملاء ينتمون الي دول يشتهر عنها عدم وجود نظم فعالة لمكافحة غسل الاموال.	٤.٧٠	٠.٤٧٠	١٠.١٥	١
٤	فحص العمليات غير العادية، او غير منطوقة او غير مبررة	٤.٥٢	٠.٦٠	١٣.٤٣	٥
٥	التأكد من مدى كفاية الموارد المادية والبشرية المتخصصة في مكافحة ممارسات غسل الاموال	٢.١٢	٠.٥٧	٣٥.٨٠	٨
٦	القيام بمراجعة تفصيلية للعمليات التي تتم من خلال منظمات او جمعيات تكون محل تحقيق من جهات قضائية او رقابية.	٤.٦٢	٠.٥٥	١١.٩٥	٤
٧	التحرري عن الجمعيات الخيرية التي تتلقى تحويلات او تبرعات لا تتناسب مع حجم نشاطها.	٤.٦٣	٠.٥٠	١٠.٨٤	٢
٨	التأكد من صحة بيانات العملاء ذات المخاطر المرتفعة ،من مصدر مستقل	٢.٢٣	٠.٧٥	٣٣.٦٣	٧
٩	التأكد من وجود آلية ملاءمة لتلقي وتحليل والبت في الاخطارات المشتبه فيها	٢.٤٠	٠.٨٧	٣٦.٢٩	٩
١٠	القيام بمراجعة تفصيلية للعمليات التي تتم عن طريق اشخاص آخرين سواء بموجب توكيلات أو تفويضات للتعامل على حسابات مشتبه بهم للتعرف على المستفيد الحقيقي من هذه العمليات	٤.٦١	٠.٥٠	١٠.٩٨	٣
-	للمتوسط العام لمحور تأثير المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات غسل الأموال	٣.٣٩	٠.٣٥	١٠.٣٦	-

- يتضح من الجدول السابق ما يلي:

إن هناك درجة موافقة مرتفعة، بمتوسط حسابي (٣.٣٩) من إجمالي محور " تأثير استخدام المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات غسل الأموال " بمعامل اختلاف بلغ (١٠.٣٦%)، أي بما يعادل نسبة إتفاق على أهمية البنود السابقة بنسبة (٨٩.٦٤%)، بما يعني أهمية إجراءات المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات غسل الأموال ،خاصة المتعلقة منها بالآتي:

١- الفحص والتحرري عن المعاملات التي تتم من خلال عملاء ينتمون الي دول يشتهر عنها عدم وجود نظم فعالة لمكافحة غسل الاموال.

٢- التحري عن الجمعيات الخيرية التي تتلقى تحويلات او تبرعات لا تتناسب مع حجم نشاطها.

٣- القيام بمراجعة تفصيلية للعمليات التي تتم عن طريق أشخاص آخرين سواء بموجب توكيلات أو تفويضات للتعامل على حسابات مشتبه بهم للتعرف على المستفيد الحقيقي من هذه العمليات.

٤- القيام بمراجعة تفصيلية للعمليات التي تتم من خلال منظمات او جمعيات تكون محل تحقيق من جهات قضائية او رقابية.

### إختبار الفرض البحثي الخامس:

الذي ينص على: "لا يوجد تأثير معنوي لإستخدام المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات غسيل الأموال"  
وللتحقق من مدى تأثير إستخدام المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات غسيل الأموال تم إستخدام إختبار "ت" "Test" "One Sample" لعينة واحدة ، ويوضح الجدول رقم (١٣) نتيجة إختبار الفرض الخامس:

جدول رقم (١٣)

التحقق من تأثير استخدام المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات غسيل الأموال

المحور	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	القرار	
						الدلالة	مستوى المعنوية
دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات غسيل الأموال .	١٢١	٣.٣٩	٠.٣٥	١٢.٢٤٤	١٢٠	**٠.٠١	دالة

\*\* دالة عند مستوى معنوية اقل من ٠.٠١

- يتضح من الجدول السابق ما يلي:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي العينة والمتوسط الطبيعي عن القيمة المحايدة (٣) وذلك باستخدام متوسط عينة واحدة حيث بلغت قيمة "ت" (١٢.٢٤٤)، ومتوسط حسابي للعينة (٣.٣٩)، عند مستوى معنوية اقل من (٠.٠١). طبقا لإجمالي محور "تأثير استخدام المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات غسيل الأموال" مما يشير الي تأثير دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات غسيل الأموال.

بناءً على ما سبق يمكننا قبول الفرض الإحصائي البديل والذي ينص على: " يوجد تأثير معنوي لإستخدام المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات غسيل الأموال ، ورفض الفرض العدمي الذي ينص على: " لا يوجد تأثير معنوي لإستخدام المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات غسيل الأموال".

### رابعاً: النتائج والتوصيات

#### ١/٤ النتائج

في ضوء الربط المنهجي للمشكلة البحثية بنتائج الدراسة الإختيارية أمكن التوصل الي ما يلي:  
١- تواجه ممارسة مهنة المحاسبة القضائية في بيئة الأعمال المصرية العديد من الصعوبات، أهمها:

- عدم وجود معايير تحدد واجبات ومسؤوليات المحاسب القضائي
- عدم وجود هيئات مهنية لمنح تراخيص مزاولة مهنة محاسب قضائي
- عدم وجود إرشادات تتضمن آلية عمل المحاسب القضائي.
- عدم وجود مقرر دراسي يتناول المحاسبة القضائية بالجامعات المصرية
- عدم وجود تشريع ينظم عمل المحاسب القضائي
- ٢- يتعين توافر مجموعة من المهارات والخبرات في المحاسب القضائي، أهمها:
  - الإلمام بالإجراءات المتعلقة بعمليات التحري الميداني والقانوني
  - المعرفة الجيدة بأساليب التحقيق والتحري
  - المعرفة الجديدة بتطورات علم المحاسبة وخاصة ما يتعلق منها بالمعايير المحاسبية
  - الخبرة الكافية بمراجعة الحسابات
  - الخبرة الكافية بنظم التقاضي أمام المحاكم بمختلف درجاتها
- ٣- ضعف تأثير دور الاجهزة الرقابية في الحد من ممارسات غسيل الأموال ، حيث تبين ان الإجراءات التي يقوم بها مراجعو/مسؤولو تلك الاجهزة تقتصر على:

- التأكد من وجود سياسات مكتوبة لكشف حالات الإشتباه في ممارسة غسيل الأموال
  - تقييم مدى كفاية سياسات وإجراءات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب -
  - إبلاغ وحدة غسيل الأموال بالمعاملات التي يشتبه بتضمينها غسيل أموال .
- ٤- إن دور مؤسسات المراجعة المستقلة في الحد من ممارسات غسيل الأموال ليس بالفاعلية المطلوبة حيث إقتصرت إجراءات تلك المؤسسات على :
- فحص وتقييم نظم الرقابة الداخلية المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال
  - التأكد من الإلتزام بنظم الرقابة الداخلية والسياسات التي تضعها الجهة المنوط بها الرقابة على نشاط المنشأة
  - التأكد من وجود مسؤول يختص بمكافحة ممارسات غسيل الأموال في المنشأة
  - ممارسة الشك المهني لوجود ممارسات تتعلق بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب
- إثناء تنفيذ عملية الفحص او المراجعة
- ٥- تلعب المحاسبة القضائية دوراً فعالاً في الحد من ممارسات غسيل الأموال ،من خلال
- ٥- أملاك المحاسبين القضائيين لمهارات التحقيق والتحري بالإضافة الي الخبرة الكافية في مجال المحاسبة والمراجعة والقانون، حيث تمثلت أهم إجراءات المحاسبة القضائية للحد من ممارسات غسيل الاموال في:
- الفحص والتحري عن المعاملات التي تتم من خلال عملاء ينتمون إلي دول يشتهر عنها عدم وجود نظم فعالة لمكافحة غسيل الاموال.
  - التحري عن الجمعيات الخيرية التي تتلقى تحويلات أو تبرعات لا تتناسب مع حجم نشاطها.
  - القيام بمراجعة تفصيلية للعمليات التي تتم عن طريق أشخاص آخرين سواء بموجب توكيلات أو تفويضات للتعامل على حسابات مشتبه بهم للتعرف على المستفيد الحقيقي من هذه العمليات.
  - القيام بمراجعة تفصيلية للعمليات التي تتم من خلال منظمات أو جمعيات تكون محل تحقيق من جهات قضائية أو رقابية.

#### ٢/٤ التوصيات

- في ضوء النتائج التي كشف عنها هذا البحث يوصي الباحث بما يلي:
- ١- إصدار تشريع ينظم مزاوله مهنة المحاسبة القضائية في مصر
  - ٢- إنشاء هيئة مهنية رسمية للمراجعة القضائية لمنح تراخيص مزاوله مهنة المحاسب القضائي ، بالإضافة إلي قيامها بوضع المعايير الملائمة لتطبيق المحاسبة القضائية في بيئة الأعمال المصرية
  - ٣- ضرورة وجود مقرر دراسي يتناول المحاسبة القضائية ضمن مناهج كليات التجارة بالجامعات المصرية
  - ٤- الإهتمام ببرامج التدريب التي تهدف إلي تنمية مهارات وخبرات العاملين بالأجهزة الرقابية لكشف عن ممارسات غسيل الاموال
  - ٥- التأكيد على أهمية وجود محاسب قضائي ضمن فريق المراجعة خاصة في حالات الفحص بغرض الكشف عن ممارسات غسيل الأموال
  - ٦- إنشاء وحدة للمحاسبة القضائية داخل الأجهزة الرقابية المعنية بمكافحة غسيل الأموال ،لنصح المعاملات المالية التي تكون محل شك، وذلك نظراً لما يتمتع به المحاسبون القضائيون من مهارات وخبرات في المجالات المحاسبية والمراجعية والقانونية وعمليات التحقيق والحري.
  - ٧- العمل على الاستفادة من تجارب بعض الدول المتقدمة في مواجهة عمليات غسيل الأموال باستخدام المحاسبين القضائيين.

١- المراجع باللغة العربية

- أحمد ،خالد محمد علي(٢٠١٣)،"دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي"، المؤتمر الدولي الاول في المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة جامعة بني سويف بالتعاون مع اتحاد الجامعات العربية بعنوان تفعيل آليات المحاسبة والمراجعة لمكافحة الفساد المالي والاداري ٧-٨ ابريل
- الأحمد ،وسيم حسام الدين ،(٢٠٠٨)،"مكافحة غسيل الأموال في ضوء التشريعات الداخلية والإتفاقيات الدولية"، منشورات الحلبي الحقوقية ،بيروت، لبنان.
- الجبوري ، نصيف جاسم ع و الخالدي، صلاح هادي محمد ، (٢٠١٢) " دور المحاسبة القضائية في إكتشاف عمليات الإحتيال المالي " ، *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد* ، المجلد ١٩، العدد ٧٠، ص ص ٤٥٧-٤٧٣
- الجبلي ، مقداد أحمد ، (٢٠١٢) ، " المحاسبة القضائية وإمكانية تطبيقها في العراق " ، *مجلة تنمية الرافدين ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل*، العدد ١٠٧ ،مجلد ٣٤، ص ص ٩-٢١
- الجبلي ، مقداد أحمد و جميل، رافي نزار، (٢٠١٢) " دور المحاسب القضائي في الكشف والتصدي لعمليات غسيل الأموال -دراسة حالة من مكتب التحقيقات الفيدرالي " ، *مجلة الإدارة والاقتصاد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل* ، العدد ٩٣، ص ص ٨٩-١١٨
- الدوغجي، علي(٢٠١٢)،"دور الرقابة والتدقيق الخارجي في مكافحة غسيل الأموال"، *مجلة الإدارة والاقتصاد*، السنة الخامسة والثلاثون، العدد ثلاثة وتسعون ص ص ١٠٧-١٣٢
- السيسي ، نجوى أحمد ، (٢٠٠٦) " دور المحاسبة القضائية في الحد من ظاهرة الغش في القوائم المالية - دراسة ميدانية " ، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس*، العدد الاول ، يناير، ص ص ٣٣-٧٧.
- العاجز، رنا، (٢٠٠٨) ،" دور المصارف في الرقابة على عمليات غسيل الأموال حراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية في قطاع غزة"، رسالة ماجستير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين
- القشوش، هدى حمد (٢٠٠٢)، "جريمة تبيض الأموال في نطاق التعاون الدولي"، أعمال المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق بجامعة بيروت العربية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.
- المشهداني ، بشرى نجم عبدالله و الياور، أدم علي عصام محمد علي (٢٠١٢) ، "دور نظم الرقابة الداخلية في مكافحة ظاهرة غسيل الأموال بالتطبيق على عينة من المصارف الخاصة في العراق"، *مجلة الإدارة والاقتصاد*، السنة الخامسة والثلاثون، العدد ثلاثة وتسعون ص ص ١-٢٥
- ثويني ، فلاح حسن و عبد الهادي، باسم(٢٠٠٢)، ظاهرة غسيل الأموال وأثارها على الصعيد الدولي- *مجلة الإدارة والاقتصاد* - العدد ٤٠ - تموز
- حسن، عادل محمد محمد و عبد الرحمن عبدالله عبد الرحمن(٢٠١٥)"دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية : بحث ميداني من وجهة نظر مكاتب المراجعة"، *المجلة العلمية (اماريك)-الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا*، العدد الثامن عشر ،المجلد السادس، ص ص ١٢٣-١٣٦
- سامي ، مجدي سامي محمد ، (٢٠٠٢) ، " دور المحاسبة القضائية في تشخيص وإكتشاف عمليات الإحتيال والخداع المالي " ، *مجلة كلية التجارة ، جامعة الزقازيق* ، العدد الاول، المجلد الرابع والعشرون، يناير ص ص ١٣٣-١٧٦.

- سعد الدين، أيمن محمد (٢٠١٠)، "دراسة تحليلية للمحاسبة الإبداعية ودور المحاسبات القضائية في مواجهتها بالتطبيق على قطاع الاتصالات والتكنولوجيا المصري"، *مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة*، العدد ٧٥، ص ٢٥٥-٣٠٦.
- سفر، أحمد (٢٠٠١)، "المصارف وتبييض الأموال - تجارب عربية وأجنبية"، اتحاد المصارف العربية
- شعيب، محمد، (٢٠٠٢)، "تبييض الأموال"، مؤتمر جامعة بيروت العربية، كلية الحقوق.
- صالح، السعد، (٢٠٠٣)، "غسيل الأموال- مصرفياً- أمنياً- قانونياً"، القاهرة، دار الثقافة العربية
- عبد الصادق، أسامة سعيد، (٢٠٠٧)، "تطوير نموذج محاسبي يعتمد على الشبكات العصبية الاصطناعية لترشيد مكافحة الجريمة الدولية لعمليات غسل الأموال بالتطبيق على القطاع المصرفي"، *مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة*، العدد ٨٦، ص ٦١-١٤٥
- عبد العظيم، حمدي، (٢٠٠٧)، "غسيل الأموال في مصر والعالم"، الدار الجامعية، مصر
- عبد الكريم، نصر، (٢٠٠٨)، التجربة الفلسطينية في مكافحة غسل الأموال، الطبعة الأولى، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة-أمان، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فلسطين.
- عبد المنعم، سليمان، (٢٠٠٢)، "مسؤولية المصارف الجنائية عن الأموال غير النظيفة - ظاهرة غسل الأموال"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية
- عبود، سالم محمد، (٢٠٠٧)، "ظاهرة غسل الأموال / المشكلة، الآثار، المعالجة، مع الإشارة إلى العراق"، دار المرتضى، بغداد، العراق
- عرفة، محمد السيد (٢٠٠٩) "تجفيف مصادر وتمويل الإرهاب" جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض
- عتاب، ريم، (٢٠١٣)، "تحليل العوامل المؤثرة في إكتشاف مدقق الحسابات الخارجي لعمليات غسل الأموال والتقارير عنها - دراسة ميدانية في مكاتب تدقيق الحسابات الأردنية"، *مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات*، العدد (٣١) الجزء الثاني، ص ٤٣١-٤٥٩
- علي، عبد الوهاب، شحاتة، السيد (٢٠٠٩) "موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة" الجزء الثالث، الإسكندرية، الدار الجامعية.
- قمبر، جميلة سعيد، (٢٠١٤)، "قياس مدى إدراك المحاسبة الجنائية وضرورة دمجها في مناهج التعليم العالي لدى أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية" *المجلة الجامعة*، العدد السادس عشر، المجلد الأول، ليبيا، فبراير، ص ٢١٣-٢٤٢
- قمبر، جميلة سعيد، (٢٠١٥)، "حاجة مراجعي الحسابات في البيئة الليبية الى مهارات المحاسبة الجنائية: دراسة تطبيقية على مراجعي الحسابات في مكاتب المراجعة القانونية والمراجعين الماليين بديوان المحاسبة" *المجلة العلمية (اماريك)-الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا*، العدد الثامن عشر، المجلد السادس، ص ٤٣-٦٠
- قنديل، ربا إبراهيم عيسى، (٢٠١٤)، المهارات المطلوبة من المحاسبين القانونيين الأردنيين لممارسة المحاسبة القضائية-دراسة ميدانية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والأعمال، جامعة جدارا، الأردن
- مجدي وائل الكبيجي (٢٠١٥)، "فاعلية دور لجان المراجعة في مكافحة عمليات غسل الأموال - دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين" - *المجلة الأردنية في الإدارة* - المجلد ١١- العدد ١ ص ١٧١-٢١٤
- موسى، نادر، (٢٠٠٥) "تبييض الأموال وغسلها- كبرى الجرائم المعاصرة"، دار الاسراء، عمان

- يمينه، باشاع & موفي، نعمان (٢٠١٥) "دور البنوك في مكافحة ظاهرة غسل الأموال - دراسة حالة الجزائر،" رسالة ماجستير غير منشورة - جامعة ألكلي مهند أولحاج، البويرة، الجزائر
- يوسف، امير فرج (٢٠٠٨) ، "الجريمة المنظمة عبر الوطنية" ، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية

#### أخرى

- القانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بمكافحة غسل الأموال الصادر ، قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٤م بتعديل بعض أحكام قانون مكافحة غسل الأموال .
- مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا FATF، MENA، (٢٠١٠) مؤشرات واتجاهات غسل الأموال وتمويل الإرهاب في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، المنامة، البحرين، نوفمبر

#### ٢-المراجع باللغة الأجنبية

- Abel, Alan S., Gerson, James, (2001), "The CPA'S Role in Fighting Money Laundering" jun.(IFAC). [www.aicpa.org/pubs/jota](http://www.aicpa.org/pubs/jota)
- Adrian, C., and John, V., (2007), "Legal Challenges Facing Forensic Auditing" Department of Business IT, University of Johannesburg South Africa, pp1-29
- Agarwal, J. D., Agarwal, Aman. (2004). "International Money Laundering in the Banking Sector", *Finance India*, Vol.(18), No. (2):pp. 767-779.
- Anthony, Robert, (2003), "International Financial Services Legislation ", *Mondage Business Briefing* , September ,pp50-70
- Arthur A., (2002), "The forensic Accountant's Role- And management's Responsibilities - in detecting Money Laundering Activities something old and something new Sixteenth" international conference 8-12 April school of Accounting . Florida International University . USA
- Coenen, T., (2006), "Why Didn't our auditors find the fraud? *Wisconsin Law Journal*, Vol.25, jan., pp.1-33
- Crumbley, D. Larry; Apostolou, Nicholas. (2002) "Forensic Accounting: A New Growth Area in Accounting" *The Ohio CPA Journal. Ohio Society of Certified Public Accounting.*
- Crumbley, D (2006), "Forensic Accountants Appearing in the literature" [www.edwardspub.com](http://www.edwardspub.com).
- Digabriele, J., (2009), Implications of Regulatory Prescriptions and Audit Standards on the Evolution of Forensic Accounting in the Audit Process, *Journal of Applied Accounting Research*, Vol. (10), No.(2).
- Douglas, Z., (2003) "Forensic Accountants: Hot Old Profession", [www.odu.edu/ao/instdv/forensicaccount.html](http://www.odu.edu/ao/instdv/forensicaccount.html), online Postin.
- Duangploy, O., Shelton, M. and Omer, K., (2005), "The Value Relevance of Goodwill Impairment Loss " *Bank Accounting and Finance* .August-Sept. pp23-48
- Efiang, J. (2012), " Forensic Accounting Education :An Exploration of level of Awareness in Developing Economies-Nigeria as a Case study " *International Journal of Business and Management*, Vol.(7), No.(4).

- Eme, J., (2012), "Forensic Accounting Education :An Exploration of level of Awareness in Developing Economies – Nigeria as a Case Study" *International Journal of Business and Management*, Vol.(7),No. (4), pp27-48
- Ernst and Young, 2001, "Forensic-Auditing", A.N Chatterji, SAI-India, [www.Asosai.org/journal/2001/forensic-Auditing.Htm](http://www.Asosai.org/journal/2001/forensic-Auditing.Htm)
- Figg, Jonathan ,(2002)" Worldwide Legislation Targets Money Launderers", *Internal Auditor*, April, pp 8-29
- Gardner, Brian, (2007), "Forensic Accounting as a Tool in Combating: A case study of Indonesia, [www.aforensic.com](http://www.aforensic.com).
- Golden, Thomas W; Skalak, Steven L; Clayton, Mona M.(2006) "A Guide to Forensic Accounting Investigation"; John Wiley and Sons, Inc. First Edition.
- Gray Ronaldo; Moussalli Stephanie D;(2006)" Forensic Accounting and Auditing United Again :A historical perspective" *Journal of Business Issues*, No.(2) ,pp5-25.
- Hao, Xiang Hua ,(2010)"Analysis Of The Necessity To Develop The Forensic Accounting In China"; *International Journal Of Business And Management* Vol.(5), No.(5) May.
- Hopwood, V.S., Leiner, J.J. & Young, G.T.(2009),"Forensic Accounting". International edition .McGraw-Hill.
- Houck, Max M., Mary-Jo kranacher., Bonnie Morris., Richard A., Riley Jr., James Robertson & Joseph T. Wells., (2006), "Forensic Accounting as an Investigative Tool: Developing a Model curriculum for Fraud and Forensic Accounting, " *The CPA Journal* August.
- Johnson, J. and Desmond Lim, Y. C. (2002). "Money Laundering: Has the Financial Action Task Force made a Difference ?" *Journal of Financial Crime*, Vol., (10)No., ( 1):pp7-22.
- Johnson, Jackie,(2001), "Money Laundering and Tax Evasion-in the south pacific", *Journal of Banking and Financial Services*, April, pp 36-64
- Joshi, M.S,(2003)"Definition of Forensic Accounting"  
[www.forensicaccounting.com](http://www.forensicaccounting.com)
- Krstić, J. (2009), "The Role Of Forensic Accountants In Detecting Frauds In Financial Statements" *Economics and Organization* Vol.(6), No.(3), pp. 295 - 302
- Les, N., Brian L., and Eric J.,(2006), "Forensic Accounting :Financial Investigation" *Journal of Business and Economics Research*, Vol.(4), No.(2), February, pp4-35
- Magnusson, D. (2009). "Costs of Implementing The Anti-Money Laundering Regulations in Sweden", *Journal of Money Laundering Control* , Vol.(12) No.,(2):pp 101-122.
- Masciadaro, D. and Barone, R. (2008). Worldwide Anti-Money Laundering Regulation: Estimation Costs and Benefits, "Paolo Baffi" Centre Research Paper series No. 12., [www.ssm.com](http://www.ssm.com).



- Mayur, J., (2012), Whitepaper on Forensic Auditing in Bank, Risk pro management consulting part .Ltd., pp2-36
- McMullen, Dorothy A; Sanchez, Maria H; (2010) "A Preliminary Investigation Of The Necessary Skills, Education Requirements, and Training Requirements for Forensic Accountants"; *Journal of Forensic and Investigative Accounting*, Vol.(2) Issue(2), July-December .
- Mitch, Z., Mikhail, M., Greg, N., Kostyuk, B., Yulia, C Alistair, B., and Helen, K. (2007), "The Anti-Money Laundering Activities of the Central Banks of Australia and Ukraine", *Journal of Money Laundering Control* , Vol.(10), No., (1) pp116-133
- Muchlmann, W., Brigitte, 2012, "The Use of Forensic Accounting Experts in Tax Cases", *Journal of Forensic Investigative Accounting*, Vol. (4), No.(2), July
- Nunn, Les; McGuire, Brian L ; Whitcomb, Carrie; Jost, Eric; (2006) "Forensic Accountants: Financial Investigators"; *Journal of Business and Economics Research*-February Vol.4, No.2,
- Oqab, R, (2012), "The Role of the Audit Committee in Raising the Efficiency of the Internal Control System to Combat Money Laundering in Jordanian Banks", *International Research Journal of Finance and Economics*, Euro Journals Publishing ,ISSN 1450-2887 Issue 88.
- Owojori, A.A& T. O. Asaolu , (2009) , "The Role of Forensic Accounting in Solving the Vexed Problem of Corporate World" *European Journal of Scientific Research* , Vol.29 No.2 ,
- Panigrahi, P.K., (2006) "Discovering Fraud in Forensic Accounting Using Data mining Techniques" *The Chartered Accountant* , April [www.icaiejournal.org/Journal/1224\\_2006\\_4.pdf](http://www.icaiejournal.org/Journal/1224_2006_4.pdf)
- Ramaswamy, Vinta, (2007), "New Frontiers: Training Forensic Accountants within the Accounting program ", *Journal of college Teaching & Learning September*, Vol.4, No.9
- Ramaswamy V., (2007), "New Frontiers Training Forensic Accounting with the Accounting Program " *Journal of College Teaching and Training*, Vol.(75), No.(3), pp. 33-52
- Rezaee, Z. and Gumbley, L., (2007), "The Role of Forensic Auditing Techniques in Restoring Public Trust and Investor Confidence in Financial Information", *Forensic Examiner*, Spring , Vol.(16), No(1), pp. 44-50
- Sadiq, abu baker ; (2009) "The Relevance Of Forensic accounting To Financial Crimes In Private And Public Sectors Of Third World Economies A study From Nigeria" *Proceeding Of The 1st International Conference On Governance Fraud Ethics And Social Responsibility* , June , pp.11-33.
- Salierno, D., (2003), "FATF Revisits Money Laundering – Update - Financial Action Task Force Forty Recommendations " , *Internal Auditor*, August, pp18-51 .

- Singleton, Tommie; Singelton Aaron; Bologna, Jack; Lidquist Robert; (2010) "Fraud Auditing and Forensic Accounting" John Wiley and Sons Inc. Third Edition,
- Steinhoff, J., (2008), "Forensic Auditing: A Window to Identifying and Combating Fraud, Waste and Abuse", *The Journal of Government Financial Management*, Vol.(57), No.(2)
- Thornhill, William T., (1995) "Accounting : How to investigate Financial Fraud Richard", D.Irwin, Inc.,
- Zysman, A., (2001), "Forensic Accounting demystified world investigators network standard practice for investigative and forensic accounting engagements", Canadian institute of chartered accountant (CICA)

الملاحق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإستبيان

السادة/.....الحترمين

تحية طيبة وبعد....

أقوم بأجراء دراسة حول أثر المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ،حيث تتضمن الدراسة تأصيلاً علمياً لمصطلح غسيل الأموال وعلاقته بتمويل الإرهاب ، بالإضافة الي الإطار المفاهيمي للمحاسبة القضائية.  
نرجو من حضرتكم التكرم بتعبئة القائمة المرفقة وإعطائها الأهمية المناسبة لما له من تأثير على نتيجة الدراسة ، مع التأكيد على سرية المعلومات التي ستقدمونها، حيث أنها ستعالج لغايات البحث العلمي فقط.

شاكراً لكم تعاونكم ومقدراً حسن اهتمامكم..

د/سامح سعودي

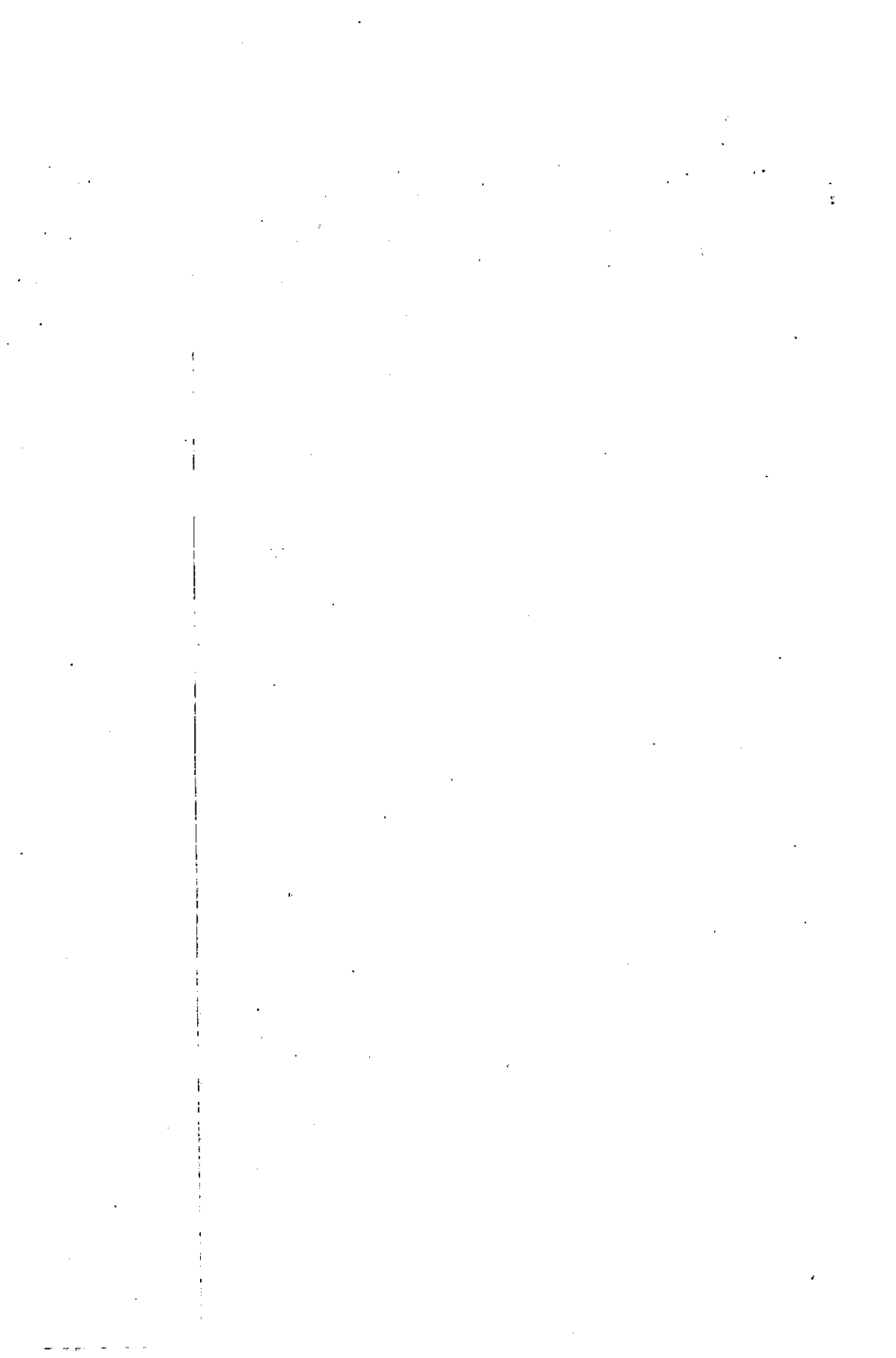
[Dr.soudv@yahoo.com](mailto:Dr.soudv@yahoo.com)

المؤهلات المهنية المطلوبة

D1	المؤهل العلمي	D1-1 D1-2 D1-3 D1-4	١ - بكالوريوس ٢ - دبلوم دراسات عليا ٣ - ماجستير ٤ - دكتوراه
D2	التخصص العلمي	D2-1 D2-2 D2-3 D2-4	١ - محاسبة ٢ - قانون ٣ - اقتصاد ٤ - ادارة
D3	سنوات الخبرة العملية	D3-1 D3-2 D3-3 D3-4	١ - أقل من ٥ سنوات ٢ - من ٥ سنوات إلى أقل من ١٠ سنوات ٣ - من ١٠ سنوات إلى أقل من ١٥ سنة ٤ - أكثر من ١٥ سنة

الاشتراطات

الجزء الاول: ويستهدف (جميع فئات الدراسة)					
ان ممارسة مهنة المحاسبة القضائية تواجهه بالعديد من الصعاب اهمها :					
الرقم	الرمز	البيان	موافق جداً	موافق	محايد
			٥	٤	٣
			غير موافق على الاطلاق	غير موافق	غير موافق
			١	٢	٣
١-	X1-1	عدم وجود معايير تحدد واجبات ومسؤوليات المحاسب القضائي			
٢-	X1-2	عدم وجود ارشادات تتضمن آلية عمل المحاسب القضائي			
٣-	X1-3	عدم وجود هيئات مهنية لمنح تراخيص مزاوله مهنة محاسب قضائي			
٤-	X1-4	عدم وجود تشريع ينظم عمل المحاسب القضائي			
٥-	X1-5	عدم توافر برامج تدريب في مجال عمل المحاسب القضائي			
٦-	X1-6	عدم توافر الموارد البشرية المؤهلة لممارسة المحاسبة القضائية			
٧-	X1-7	عدم وجود مقرر دراسي يتناول المحاسبة القضائية بالجامعات المصرية			
٨-	X1-8	عدم وجود طلب على خدمات المحاسبة القضائية من جانب منشآت الأعمال			
٩-	X1-9	عدم أهمية رأي المحاسب القضائي في فض المنازعات القضائية المنظورة امام المحاكم			
١٠-	X1-10	ضعف وعي الأجهزة الرقابية بأهمية الخدمات التي يمكن ان يقدمها المحاسب القضائي			
الجزء الثاني: ويستهدف (جميع فئات الدراسة)					
يتعين توافر المعارف والمهارات والخبرات التالية في المحاسب القضائي					
الرقم	الرمز	البيان	موافق جداً	موافق	محايد
			٥	٤	٣
			غير موافق على الاطلاق	غير موافق	غير موافق
			١	٢	٣
١-	X2-1	المعرفة الجديدة بتطورات علم المحاسبة وخاصة ما يتعلق منها بالمعايير المحاسبية			
٢-	X2-2	المعرفة الجيدة بالتغيرات في القانون والتشريعات			



					التأكد من صحة بيانات العملاء ذات المخاطر المرتفعة، من مصدر مستقل	X5-8	-٨
					التأكد من وجود آلية ملائمة لتلقي وتحليل والبت في الاخطارات المشتبه فيها	X5-9	-٩
					القيام بمراجعة تفصيلية للعمليات التي تتم عن طريق أشخاص آخرين سواء بموجب توكيلات أو تفويضات للتعامل على حسابات مشتبه بهم التعرف على المستفيد الحقيقي من هذه العمليات	X5-10	-١٠

					التأكد من صحة بيانات العملاء ذات المخاطر المرتفعة، من مصدر مستقل	X5-8	-٨
					التأكد من وجود آلية ملائمة لتلقي وتحليل والبيت في الاخطارات المشتبه فيها	X5-9	-٩
					القيام بمراجعة تفصيلية للعمليات التي تتم عن طريق أشخاص آخرين سواء بموجب توكيلات أو تفويضات للتعامل على حسابات مشتبه بهم للتعرف على المستفيد الحقيقي من هذه العمليات	X5-10	-١٠